جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون العام

عنوان المذكرة

الجزاءات الذكية في القانون الدولي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان

تحت إشراف الدكتورة :

نورة يحياوي

من إعداد الطلبة:

بويوسف عبد الغاني

مسعودي صدام

لجنة المناقشة

– الأستاذة: الدكتورة يحياوي..... مشرفا.

– الأستاذة: بن مرغيد..... رئيسا.

– الأستاذ: بركاني..... ممتحنا.

السنة الجامعية 2015/2014

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون العام

عنوان المذكرة

الجزاءات الذكية في القانون الدولي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان

تحت إشراف الدكتورة :

نورة يحياوي

من إعداد الطلبة:

بويوسف عبد الغاني

مسعودي صدام

لجنة المناقشة

- الأستاذة: الدكتورة يحياوي.....مشرفا.
- الأستاذة: بن مرغيد.....رئيسا.
- الأستاذ: بركاني.....ممتحنا.

السنة الجامعية 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" ذَلِكْ وَ مَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ
عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ "

الآية (60) من سورة الحج.

الأقرباء

إلى الوالدين الكريمين عرفانا بفضلهما

إلى أخي العزيز وأخواتي العزيزات وكل أفراد

العائلة .

إلى كل أصدقائي .

أهدي ثمرة جهدي .

عبد الغاني

الأمم المتحدة

_ إلى الوالدين الكريمين... حبا و شكرا ...

_ إلى إخوتي وأختي ... فخرا و اعتزازا...

_ إلى الأصدقاء والزملاء... صدقا و عرفانا...

ودون أن ننسى إخواننا الأعمى فى فلسطين الجريحة والمظلومة

فيقضيتها العادلة...

صدام

حلمة شكر

نشكر أولاً الله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ، وفتح لنا أبواب
العون واليسر.

ونشكر أيضاً الدكتورة الفاضلة " نورة يحياوي " التي تفضلت علينا
بقبولها للإشراف على هذه المذكرة ، وعلى كل ما قدمته من
توجيهات ونصائح قيّمة في غاية الأهمية والتي على ضوءها تمّ
هذا العمل بعون الله وتوفيقه .

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو
من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع .

ونسأل الله تعالى أن ينفعنا بهذا العمل وأن يجعله في ميزان
حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

بويوسف عبد الغاني

مسعودي صدام

ABREVIATIONS

قائمة أهم المختصرات

أولا : باللغة العربية

- الميثاق: ميثاق الأمم المتحدة
- الإعلان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- د.ط: دون طبعة
- ص ص: من الصفحة الى الصفحة
- م: المادة
- و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية
- د: الدكتور
- ط: الطبعة
- المجلس: مجلس الأمن

ثانيا : باللغة الفرنسية

- **P** : Page
- **PP** : de page à la page
- **CS** : Conseil de Sécurité
- **D.I.H** : Droit International Humanitaire
- **ONU** : Organisation des Nations Unis
- **Rés** : Résolution
- **UE** : Union Européenne
- **GRIP** : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix
- **IESUE** : Institut d'Etude de Sécurité de l'Union Européenne.

مقدمة

يقوم المجتمع الدولي على علاقات متشابكة ومعقدة، تتباين فيها المصالح و الأهداف مما يجعله يدخل في أنواع متعددة من الصراعات التي تكون بدورها منبثقة عن مبررات مختلفة قد تكون سياسية، اقتصادية أو ايدولوجية أو غيرها... تستخدم فيها أدوات متعددة كالضغط و التهديد و الحرمان من بعض الامتيازات و الحقوق .

و حتى لا تعم الفوضى في هذا المجتمع و كذا التقليل من نشوب الحروب و المآسي الانسانية، و انتهاك حقوق الانسان، بذلت الدول و المنظمات الدولية و غير الدولية جهودا كبيرة للتوصل لوضع قانون يحكم هذه النزاعات و يخفف من الآثار السلبية، و ذلك في شكل هيكل تنظيمي محدد يفرض جملة من الالتزامات و الضوابط التي يتعين احترامها عن طريق خلق قواعد قانونية تسري على جميع الدول من دون استثناء.

و لضمان تفعيل هذه القواعد القانونية دعت بفرض جزاءات دولية تلحق المخل بالالتزامات القانونية وانتهاكاته لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

و هو بالفعل ما عملت به هيئة الأمم المتحدة عن طريق تفعيل الجزاءات الدولية بمختلف أنواعها العسكرية و غير العسكرية و ذلك من أجل الانهاء الفوري لأي اخلال أو انتهاك دولي.

و تعتبر الجزاءات الدولية الاقتصادية من الجزاءات الدولية غير العسكرية التي وضعت بهدف الضغط الدولي في سبيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة و فرض قواعد القانون الدولي، و لكنّها في الوقت ذاته تعتبر خرقا أو انتهاكا لحقوق الإنسان إذا ما استخدمت بصورة تعسفية و بشكل واسع و طويل الأمد كما هو الحال عليه بالنسبة للعراق سابقا و الصومال، هايتي، ليبيا، رواندا و السودان... فإذا كانت الجزاءات الدولية الاقتصادية ضرورية في حالات انتهاك الدول لأحكام القانون الدولي، كما أنّها تهدف إلى الإمتثال لقواعد القانون الدولي و مبادئه فإنّها في الوقت ذاته تمس في معظم الحالات بحقوق الأفراد و الجماعات في الدول المستهدفة بالجزاء، فكيف اذن يمكن الوصول إلى التوفيق بين هاذين المتناقضين؟

إشكالية حركت عجلة فقه القانون الدولي ودفعته إلى مراجعة الجزاءات الدولية الاقتصادية، و كذا البحث عن آلية جديدة للجزاءات الدولية أقل ضررا من الجزاء الدولي الاقتصادي.

و هو بالفعل ما حدث في الآونة الأخيرة، حيث يوجد ميل للتخلي عن الجزاءات الدولية الاقتصادية، و طرح آلية جديدة كنهج بديل للجزاءات الدولية الاقتصادية، و هذه الآلية توازن تقريبا بين الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و حماية و ترقية حقوق الانسان و هي ما تسمى بالجزاءات الذكية.

فالجزاءات الذكية توجّه جديد للجزاءات الدولية يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الضغط على صنّاع القرار الرئيسيين (الفعالية السياسية) مع التقليل من معاناة السكان العامة لتغيير السياسة غير المرغوبة و لقد بادرت كل من الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها في عدة مناسبات على نظام مصر، تونس ، سوريا و ايران و دول أخرى لا يسع لنا المجال لذكرها نظرا لتشعبها.

و لكن السؤال المطروح هل كان تطبيق هذه الجزاءات الذكية في هذه الدول ناجح في حماية حقوق الانسان أم سلبياتها أكثر من ايجابياتها؟

و قد عمدنا في هذه المذكرة على استخدام مصطلح "الجزاء" بدلا من "العقوبة" ذلك أنّ الجزاء أوسع و أشمل من العقوبة إذ قد يعني تدبيرا احترازيا أو عقوبة.

أمّا المبررات التي دفعتنا لتناول هذا الموضوع فيعود إلى أسباب شخصية و تتمثل في:

- تفاعلنا مع هذا الموضوع لأنّه موضوع جديد .
- البحث عن موضوع يدخل في اطار تخصصنا الدراسي (القانون الدولي الانساني و حقوق الانسان).
- أمّا الأسباب الموضوعية تتمثل في:
- كونه موضوع جديد و قلة الدراسات في هذا البحث.
- الرغبة في ابراز مدى فعالية الجزاءات الذكية على حقوق الانسان.
- أمّا عن أهمية الدراسة في الموضوع فتتمثل في:
- كون الموضوع يتّصف بالحدثة و من قضايا الساعة في الساحة الدولية.
- ابراز أهمية الجزاءات الذكية كبديل للجزاءات الدولية الاقتصادية .
- ابراز الانعكاسات السلبية للجزاءات الدولية الاقتصادية.

و نريد أن نشير إلى أنّه قد وجدنا صعوبة في الحصول على المراجع الخاصة بهذا الموضوع

و قلّتها في المكتبات الجامعية.

و لهذا اعتمدنا على المراجع العامة و على المذكرات الجامعية و المقالات و كل مرجع لديه علاقة بالموضوع أو في بعض جوانبه.

أما عن الاشكالية التي حاولنا الوقوف عندها من خلال هذه الدراسة تتمثل أساسا في مدى نجاح الجزاءات الذكية كبديل للجزاءات الدولية الاقتصادية في المحافظة على السلم و الأمن الدوليين دون التضحية بحقوق الانسان؟ .

و للإجابة عن هذه الاشكالية اعتمدنا أحيانا على المنهج المقارناتي و كذا المنهج النقدي في الموضوع.

و من أجل أن تكون هذه الدراسة ذات أهمية عملية تمّ تقسيم هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول: الجزاءات الذكية كبديل للجزاءات الدولية الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية الجزاءات الذكيّة

المبحث الثاني : آثار الجزاءات الدوليّة الاقتصاديّة على حقوق الإنسان

الفصل الثاني: مدى فعالية الجزاءات الذكية

المبحث الأول: تقييم الجزاءات الذكية

المبحث الثاني: الممارسة الدولية للجزاءات الذكية (ايران، سوريا)

و خاتمة أوجزنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث في هذا الموضوع، مع تقديم بعض التوصيات .

الفصل الأول

الجزاءات الذكية كبديل للجزاءات الدولية الاقتصادية

إنّ التدابير الإلزامية المفروضة بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي : "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، و له أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، و يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية و المواصلات الحديدية و البحرية و الجوية و البريدية و البرقية و اللاسلكية، و غيرها من وسائل المواصلات و قفا جزئياً أو كلياً و قطع العلاقات الدبلوماسية"، هي أدوات هامة متاحة لمجلس الأمن في السعي لصون أو استعادة السلم و الأمن الدوليين، إلاّ أنّه في السنوات الأخيرة كان هنالك قلق متزايد بشأن الآثار السلبية للجزءات الاقتصادية على السكان المدنيين الضعفاء، و كذلك الآثار الجانبية للجزءات على دول العالم الثالث، و بالتالي أصبح من الواضح أن الجزءات أداة تحتاج إلى تعزيز و تطبيق المزيد من التحديد و الانتقائية على أساس تحليل دقيق لكل حالة و مراعاة السمات الخاصة لهذا الهدف. و مفهوم الجزءات الذكية الذي ظهر استجابة لهذه الإنشغالات و الذي يشمل جملة من التدابير الجزائية المالية المستهدفة، حظر الأسلحة ، حظر السفر و القيود على السلع الأساسية، و من خلال تحسين وضع هذه التدابير الإلزامية و تنفيذها بأكثر فعالية، فإنّ مجلس الأمن يمكن أن يعزز احتمالات تحقيق أهداف معلنة مع التقليل من الآثار السلبية غير المقصودة، و على هذا الأساس تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الجزءات الذكية.
- المبحث الثاني: آثار الجزءات الدولية الاقتصادية على حقوق الإنسان.

المبحث الأول

ماهية الجزاءات الذكية

أدى تفاقم ظاهرة النزاعات المسلحة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى انتهاك بعض الدول لقواعد القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن و السلام الدوليين من خلال إصداره للعديد من القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق و التي تضمنت فرض إجراءات اقتصادية¹ على العديد من الدول بهدف وقف الانتهاكات و إعادة الأمن و السلم الدوليين إلى نصابهما ، وبالرغم من أنّ بعض الترتيبات غير العسكرية قد ساعدت مجلس الأمن على تحقيق غايته دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا أنّها قد واجهت نقدا من بعض الدول و المنظمات الدولية و هذا بالنظر إلى أثارها الضارة على الفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء و الأطفال و الفقراء دون أن يكون لها أثر فعال على الأنظمة الحاكمة و هو الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى إتباع بما يسميه بالجزاءات الذكية كتجميد الأرصدة المالية للحكام و وقف التعامل معهم و منعهم من السفر و نحو ذلك.²

و سنحاول من خلال هذه الدراسة بيان مفهوم الجزاءات الذكية كمطلب أول، و أنواع الجزاءات الذكية كمطلب ثاني.

المطلب الأول

مفهوم الجزاءات الذكية

سعت منظمة الأمم المتحدة و الدول الأعضاء فيها و المنظمات الإقليمية من خلال الجزاءات الذكية إلى عدم المساس بطريقة عمياء كل شعب البلد المعاقب بل على العكس من ذلك فقد سعت جاهدة إلّا أن تقتصر من خلال جزاءاتها على استهداف أشخاص و مجالات معينة.

و بناءا عليه فإننا سنحاول خلال هذه الدراسة إبراز تعريف الجزاءات الذكية، و كيفية ظهورها، و خصائصها و الجهة المختصة بفرضها.

الفرع الأول

¹ - و تتمثل هذه الجزاءات الاقتصادية في الحظر، الحصار البحري السلمي و المقاطعة.
² - ابتسام بولقواس، العقوبات الاقتصادية الذكية كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مداخلة مقدمة للمشاركة بها في الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص و الممارسة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، يومي 14 و 15 نوفمبر 2012، ص 01.

تعريف الجزاءات الذكية

لقد سيقت عدة تعريفات للجزاءات الذكية نذكر منها:

الجزاءات الذكية أو "المحددة الهدف" و يقابلها باللغة الفرنسية *sanctions ciblées* هي الجزاءات التي تؤثر مباشرة على القادة السياسيين أو المسؤولين عن خرق السلم، و تدع السكان المدنيين الأبرياء بعيدين عن تأثيراتها و تقضي على معاناة المدنيين.¹

كما تعتبر الجزاءات الذكية عبارة عن تركيز الضغوط القسرية على المسؤولين عن المخالفات مع التقليل من الآثار السلبية غير المقصودة، و تستهدف وسائل الضغط عملية صنع القرار و النخب في الشركات أو الكيانات التي تسيطر عليها. و أنّ الاستهداف يمكن أن يعني جزاءات على منتجات محددة بشكل انتقائي أو الأنشطة التي تعتبر حيوية لتسيير سياسة مرفوضة التي تعتبر مهمة لمتخذي القرارات.²

و يعرفها الأستاذ سيسيل رابوبور "Cécile Rapoport" على أنّها الجزاءات التي تأخذ شكل الجزاءات المالية (تجميد الأموال) و منع السفر (منع الدخول أو التنقل داخل إقليم الدول الأخرى) ، و هي الجزاءات التي تطبق ضد الكيانات و الأشخاص التي تمارس الأعمال الإرهابية، و بالتالي فهي تطبق بانتقائية لأنّ التهديد أو المساس بالسلم الدولي لا ينسب للدولة.³

الفرع الثاني

ظهور الجزاءات الذكية

سنتولى دراسة ظهور الجزاءات الذكية على مستوى المشاريع أولاً ثم على مستوى اللجان ثانياً.

¹-رودريك ايليا أبي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية و حقوق الإنسان، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 126.

²- رضا قردوح، العقوبات الذكية و مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية في علاقتها مع حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة، سنة 2010-2011، ص 58.

³- RAPOPORT Cécile, les sanctions ciblées au carrefour de droit international et européenne, table ronde Franco-russe avec l'université d'Etat Lobatchevski de Nijni- Nougorod, conference publique de centre d'excellence Jean Monnet, université pierre- Mendes- Grenoble (France), 10 mai 2011, p05.

أولاً: ظهور الجزاءات الذكية على مستوى المشاريع

هناك ثلاث مبادرات هامة على الصعيد الدولي أطلقت بالتتابع بين عامي 1998 و 2000 بهدف تطوير نهج الجزاءات و جعلها أكثر فعالية و محددة الهدف.

1- عمليات انترلاكن:

تعد مبادرة " انترلاكن"¹ أول المبادرات التي بذلت لتطوير و صقل نهج الجزاءات المستهدفة و ذلك بهدف زيادة فعاليتها. و قد جاءت بمبادرة من الحكومة السويسرية في شهر مارس عام 1998 حتى 1999، حيث عقد مؤتمران في انترلاكن بسويسرا من طرف الإدارة الاتحادية السويسرية للشؤون الاقتصادية، و جاءت هذه الحلقة كما طلب الأمين العام في تقريره السنوي 1996 بعد عزم الحكومة السويسرية على أن يكون الغرض من هذه الحلقات الدراسية لانترلاكن هو وضع و تحقيق المتطلبات المحددة في أنظمة الجزاءات المالية و تطوير خيارات جديدة تستهدف أفراد و كيانات محددة في البلد المستهدف.²

وركزت المشاورات خلال هذه العملية على الجزاءات المالية المستهدفة و كيفية جعلها أكثر فعالية مع السعي إلى تحديد دور الاستثمارات لأسباب إنسانية في تصميم الجزاءات المالية المستهدفة، و ذكرت بإيجاز دور رصد الأثر الإنساني في تحسين تنفيذ الجزاءات و إدراج أحكام تتعلق بالأثار الإنسانية المحتملة في قرارات مجلس الأمن الدولي.

و قد حققت عملية انترلاكن تقدماً كبيراً في فهم جماعي لجدوى الجزاءات المالية المستهدفة، كما قامت الحكومة السويسرية بالتعاون مع معهد " واطسون" بوضع دليل للممارسين عن الجزاءات المالية المستهدفة و الذي نشر و قدم إلى مجلس الأمن في عام 2001.³

2- عمليات بون و برلين

و هي المبادرة الثانية التي نظمتها وزارة الخارجية الألمانية في عام 2000، حيث نظمت بالتعاون بين الحكومة الألمانية و الأمانة العامة للأمم المتحدة، و ركزت على الحظر على الأسلحة و الجزاءات المفروضة على السفر، و تهدف إلى تحسين تصميم و تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة و الجزاءات المفروضة على السفر من أجل الاستخدام الأفضل لها. و المشاورات في إطار هذه العملية لم تتحدث مباشرة

1- مدينة سويسرية .

2- رضا قردوح، المرجع السابق، ص54-55.

3- رضا قردوح، المرجع السابق، ص54-55..

عن كيفية تقييم الآثار الإنسانية المحتملة للتدابير قيد المناقشة.¹ بل أنّ النقاش تناول الجزاءات من حيث الفعالية و الذي لم يكن مرضيا، فحظر السفر و الأسلحة و الطيران جزاءات جذابة نظرا لأنها أقل فضاضة من الجزاءات الاقتصادية الشاملة، و لكن غالبا ما كانت ضعيفة بحيث أنّها لم يكن لها تأثير على الهدف، بالإضافة إلى سوء التنفيذ والإنفاذ في الماضي.²

3- عمليات ستوكهولم

لقد جاءت هذه الأخيرة بمبادرة من وزارة الشؤون الخارجية السويسرية في نوفمبر 2002 بالتعاون مع إدارة بحوث السلام و النزاعات في جامعة "أوبسالا" و قد تناولت هاته العمليات آليات تنفيذ الجزاءات الذكية و كذا كيفية تحسين فعالية الجزاءات المصممة ضد الأفراد أو الجماعات المحددة.

و قد عرض التقرير النهائي لهذه المبادرة على مجلس الأمن الدولي في فيفري 2003 و كان من بين توصياته ضرورة تأسيس منهجية منتظمة لتقييم الآثار الإنسانية و الاقتصادية و الاجتماعية للجزاءات.³

ثانيا: ظهور الجزاءات الذكية على مستوى اللجان

خلال مؤتمر لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف 1995 دعت 138 دولة إلى الاهتمام بالعواقب الإنسانية عند اتخاذ قرارات حول فرض الجزاءات الاقتصادية، و تقدمت عدة دول بمبادرة للحد من الآثار النسبية للجزاءات الاقتصادية على المدنيين من بينها المبادرة التي تقدمت بها روسيا في جانفي 1997 و التي بموجبها اقترحت ستة معايير و شروط أساسية لتوجيه مجلس الأمن في محاولة منها لوضع مفهوم للحدود الإنسانية و كبح جماح الجزاءات التي اتسمت بها تصرفات هذا الأخير، إلا أنّ أهم هذه المبادرات على وجه الإطلاق تلك المبادرة التي تم تقديمها من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في إطار الجزاءات على العراق بعد قرابة 11 سنة من فرضها في عام 1990 من خلال مشروع الجزاءات الذكية.⁴

¹- المرجع نفسه، ص55.

²- TEHIMDRAZANARIVELELODjacabaLiva, LES SANCTIONS DES Nations Unies et leurs effets secondaires : assistance aux victimes et voies juridiques de prévention, presses universités de France, paris, 1 ere édition, 2005,p253.

³- ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص03.

⁴-ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص03

بعد خمسة أشهر من النشاط الدبلوماسي المكثف اضطرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا إلى سحب مشروعها بسبب المعارضة التي أبدتها كل من روسيا و فرنسا و الصين.

فروسيا قد عارضت مشروع الجزاءات الذكية، و أكدت على ضرورة رفع الجزاءات الدولية عن العراق مثلما هناك ضرورة لتنفيذ القرارات الدولية، في حين أكدت الصين أنّ الجزاءات الذكية هي لتثبيد أي مضاعفة الجزاءات و ليس التقليل من المعاناة الإنسانية في العراق. أمّا فرنسا فقد اتبعت سياسة توفيقية لسد الفجوة بين الموقفين الأمريكي و الروسي- الصيني بأن قدمت مقترحات سمتها "اللامشروع" إلا أنّ الدوائر السياسية اعتبرت هذه الاقتراحات شكلية و لا تمس جوهر الجزاءات.

و أخيراً رفض العراق مشروع الجزاءات و أوقف تصدير بتروله في إطار صيغة " النفط مقابل الغذاء" و يطالب برفع الجزاءات بشكل كامل خاصة بعد أن أوفت الحكومة العراقية بكل التزاماتها تجاه الأمم المتحدة.¹

و في نهاية المطاف و بعد مفاوضات دامت قرابة العام بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين تمّ اعتماد خطة الجزاءات الذكية في 15 ماي 2004 بموجب قرار أصدره مجلس الأمن الدولي أصبح يعرف

في أوساط الأمم المتحدة بقرار "الجزاءات الذكية".²

الفرع الثالث

خصائص الجزاءات الذكية

تمتاز الجزاءات الذكية بجملة من الخصائص نذكر منها:

- أ. تعتبر الجزاءات الذكية أكثر فعالية من حيث الهدف، ذلك أنّها تجنب المساس بالأبرياء من خلال استهداف النخب و صنّاع القرار داخل الدولة دون بقية المواطنين .
- ب. الجزاءات الذكية لا تستهدف الدولة و لكن تركز على استهداف المسؤولين عن الفوضى و الاضطرابات داخل الدولة.³
- ج. الجزاءات الذكية هي ذات مضمون انتقائي، فهي لا تستهدف جميع واردات و صادرات الدولة.¹

¹- أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.hawaaworld.com/site/defant/files/133721197199805.gif?>

²- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1409، الصادر في ماي 2002، بشأن تخفيض الجزاءات المفروضة على العراق .
³- HAPPOLD Matthew, exigences humanitaires relatives à la mise en place des sanctions, géostratégiques, N° 40, 3 eme trimestre 2013, université du Luxembourg, 2013,p92.

- د. تسعى الجزاءات الذكية لحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة المتمثلة في النساء و الأطفال و المسنين من الوقوع ضحايا لهذه الآثار الجانبية، و ذلك عن طريق عزل الأطراف أكثر ضعفا في المجتمع من آثار الجزاءات، و كذا إعفاء السلع المحددة من المواد الغذائية و المستلزمات الطبية من الحظر، مما يؤدي إلى التقليل من الكوارث الإنسانية.
- هـ. الحد من التأثير على البنية التحتية الاجتماعية، ذلك على اعتبار أنّ الجزاءات الذكية تقلل من الضرر الطويل المدى على المؤسسات التعليمية و النظم الصحية و مؤسسات المجتمع المدني.
- و. الجزاءات الذكية لا تؤثر على الاقتصاد المحلي و لا تؤثر على مصالح الدول المجاورة، و لا على التوازن التجاري، فهي ذات أهداف انتقائية محددة.²

الفرع الرابع

الجهة المختصة بفرض الجزاءات الذكية

يعتبر مجلس الأمن طبقاً للمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة الجهة المخولة قانوناً بفرض الجزاءات الدولية، فبالعودة إلى المادة 41 من الميثاق نجد بأنّها قد أشارت إلى التدابير العقابية غير الملحة التي يجوز لمجلس الأمن توقيعها على الدول بناءً على تحقيق إحدى الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق.³

كما حوّلت ذات المادة لمجلس الأمن سلطة اختيار التدابير التي يراها مناسبة لتنفيذ قراراته فصياعتها تؤكد لنا أنّها لم تحدد هذه التدابير على سبيل الحصر و إنّما تركت لمجلس الأمن الحرية الكاملة في إضافة أيّة تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة⁴ و نتيجة للآثار الجانبية غير المرغوب فيها للجزاءات الجماعية أو الشاملة بدأت الأمم المتحدة في التخلي عن تطبيق هذه الجزاءات المنصوص عليها في ميثاقها، و لجأت للبحث عن جزاءات أكثر ذكاء تقوم على الانتقائية و الاستهداف، تؤثر على القادة

¹-GAJJOLI Gloria, le role du droit international humanitaire et des droits de l'homme dans l'exercice des pouvoirs de maintien de la paix du CS rôle catalyseur ou rôle de frein ?, mémoire de diplôme, centre universitaire de DIH, Genève, 2005. P 56.

²-LESSARD Michael, les sanctions économiques globales contre IRAK (1990- 2003) étaient elle compatibles avec le respect effectif de la charte de l'ONU, des droits humains et du droit international humanitaire ?; Essai présenté au professeur Maurice arbour, Institut Québécois des hautes études internationales (IQHEI) à l'université Laval , Jeudi le 06 Mai 2004 , P 13.

³- تتمثل هذه الحالات في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو عمل من أعمال العدوان.

⁴- ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص4-5.

السياسيين أو المسؤولين عن تهديد السلم، لتدع السكان المدنيين الأبرياء بعيدين عن تأثيراتها¹، لذلك تمّ إحصاء العديد من الدول الخاضعة للجزاءات الذكية بموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن.²

وتساهم أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية في الدعوة إلى فرض الجزاءات الذكية من خلال التقدم لمختلف البنوك و أجهزة الدعم الاقتصادي، كالبنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة بطلب إجراء ضغوطات على الدول لفرض جزاءات على الدول المنتهكة لحقوق الإنسان و في هذا الصدد تدعو المنظمات الدولية غير الحكومية الدول و الهيئات الدولية إلى فرض جزاءات على الأنظمة المستبدة الجائرة، حيث لجأت عدة دول غربية إلى تطبيق جزاءات على جنوب إفريقيا سنة 1984 لإلزامها بإلغاء سياسة التمييز العنصري، و أوصت أيضا منظمة "هيومن رايتس ووتش" منظمة الكومينولث بتجميد أملاك أعضاء القوات المسلحة و قوات الأمن المسلحة النيجيرية و أسرهم في الدول الكومينولث، كما طالبت منظمة العفو الدولية البنك الدولي و صندوق النقد الدولي اثر الاجتماع السنوي الذي عقده في هونغ كونغ في سبتمبر 1997 إلى وقف القروض الموجهة للهند لأنه يجري استخدام تدابير قمعية لتسهيل تنفيذ مشاريع تمولها المؤسسات المالية الدولية، و بالفعل توقفت العملية.³

و يلعب الاتحاد الاوروبي أيضا دورا فعالا في فرض الجزاءات الذكية، فمن خلال الممارسة العملية نجد أنّ التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي حتى الآن يمكن تصنيفها إلى تدابير تستهدف دولة بكاملها (الحظر على صادرات الأسلحة و غيرها من المنتجات لتلك الدولة، الحظر على توريد أو تعليق الخدمات أو برامج المساعدات الدولية، الحظر المفروض على استيراد بعض المنتجات من هذه الدول)، و تدابير تستهدف أفراد أو منظمات معينة (مثل الجماعات الإرهابية و الإرهابيين)، و يتم ذلك بإيراد أسمائهم في قوائم (فرض حظر أو قيود على دخولهم إلى الأراضي الاوروبية ، تجميد الأصول)، و هذه الإجراءات تؤثر على نحو ثلاثين بلدا.

لقد فرض الاتحاد الأوروبي حظر على الأسلحة ضد تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن و حركة الطالبان)، البوسنة و الهرسك، العراق، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون، الصومال، السودان، زيمبابوي...

¹ - عزيزة بن جميل، تدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، التواصل في الاقتصاد و الإدارة، عدد 38، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2014، ص165.

² - Elle concernent les pays suivants :. Somalie : Rés 1844 (2008). COTE D'IVOIRE : Rés 1572 (2004). IRAC : Rés 1518 (2003). 1483 (2003) et 661 (1990). SOUDAN : Rés 1591 (2005).

.LIBERIA : Rés 1521 (2003).985 (1997) et 1343 (2001).. COREE du Nord : Rés 1718 (2005) et 1874 (2009).IRAN : Rés 1737 (2006).LIBYE : Rés1970 (2011)..R.D du CONGO : Rés 1533 (2004) .

³ - ماسينيسا ابعيزن، سمير فرماس، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2013، ص109.

كما فرض الحظر على منتجات محددة كحظر "منتوج الماس" ضد كوت ديفوار من خلال لائحة تنظيمية 2002/2368 التي تنظم التجارة في الاتحاد الأوروبي للماس الخام بما يتماشى مع قواعد عملية "كيمبرلي".

كما فرض جزاءات ذكية ضد زيمبابوي في عام 2002 للتماشي و سياسة العزلة الدولية المفروضة على نظام "موغابي" منذ العام 2000م، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسات النظام و الأوضاع الداخلية في زيمبابوي التي برزت منذ أواخر 1990م فيما يعرف بأزمة زيمبابويو سياسة إصلاح الأرض التي هي جزء لا يتجزأ من أزمة زيمبابوي المعاصرة التي هي في الأساس تحدها قضايا العرق، حيث فرض حظر على مبيعات الأسلحة و السفر إلى أوروبا و تجميد أي أصول في الاتحاد الأوروبي¹، و في المجموع فرضت الجزاءات لتؤثر على 20 شخصا منها 12 وزيرا.

و يركز الاتحاد الأوروبي اهتماماته في الآونة الأخيرة على قضايا الإرهاب، حيث جاء القرار 1390 (2002) المتعلق بمكافحة الإرهاب كنتيجة لقرار الأمم المتحدة رقم 1373 (2001).²

بالإضافة إلى ذلك نجد من أهم الجزاءات المستهدفة التي فرضها الإتحاد الأوروبي ضد الدول تلك التي فرضت ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في السنوات من 1998 إلى 2000م.

إلى جانب ذلك يمكن أن تكون الجزاءات الذكية أحادية و هي التي تطبقها الدول بشكل انفرادي خارج اطار منظمة دولية عالمية أوإقليمية، و الدول التي تفرضها هي في معظمها الدول الكبرى، التي تنتهج سياسة خارجية ناشطة . إلا أن أهم مستعمل لها على الإطلاق هي الولايات المتحدة الأمريكية، و قد فرضت عدة جزاءات ذكية على مختلف الأفراد و الكيانات في مختلف دول العالم.

و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل قوانينها الوطنية إلى قوانين عالمية ، حيث تصدر تشريعات اتحادية أمريكية تفرض بموجبها جزاءات خارج حدودها، و تطالب بتطبيق هذه التشريعات في دول العام كافة بما يتعارض مع سيادة الدولة على أقاليمها.³

المطلب الثاني

أنواع الجزاءات الذكية

¹ - رضا قردوح، المرجع السابق، ص 87.
² - هذا القرار صادر في سبتمبر 2001، بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن ، يتضمن مجموعة من التدابير، الحظر على الأسلحة، حظر على دخول الأراضي الأوروبية، تجميد الأصول وفقا للائحة الإتحاد الأوروبي (2002/88).
³ - رضا قردوح، المرجع السابق، ص 90.

لقد سعت كل من الأمم المتحدة و الدول الأعضاء فيها و المنظمات الإقليمية من خلال الجزاءات الذكية التي لا تستهدف كل شعب البلد بل يقتصر على مسؤوليه فقط إلى فرض أنواع محددة من الجزاءات الذكية وهي:

- الحظر على الأسلحة .
- الحظر على السفر .
- تجميد الأرصدة .

الفرع الأول

الحظر على الأسلحة Embargos sur les armes

يعتبر الحظر على الأسلحة أكثر أنواع الجزاءات المفروضة ردا على تهديد السلام و خرقه و عادة ما يتم تصنيفه تحت مظلة الجزاءات الذكية لأنه لا يضر بالسكان و إنما يضر فقط بالمسؤولين عن الصراع و يعتبر الحظر على الأسلحة المستهدفة فكرة جديدة في نطاق الجزاءات الذكية و هو إنتقائي بحكم تعريفه، لأنه يشمل معدات عسكرية فقط بدلا مجموعة كاملة من السلع التي تؤثر على سبل عيش المدنيين، و يتخذ الحظر على الأسلحة شكلين أحدهما شامل بموجبه يتم فرض قيود على الإنتاج و العرض و الآخر يتخذ شكل اعتراض أو حجز للأسلحة أو المواد أو الأنشطة المتصلة بالأسلحة مثل المعدات و المشورة العسكرية و التدريب. و يعتبر إجراء حظر الأسلحة من الوسائل المهمة لنزع فتيل التهديدات للسلام أو الإخلال بالسلام أو العدوان المسلح على النحو المتوخى في الفصل السابع من الميثاق،¹ و قد صدرت عدة قرارات من طرف مجلس الأمن في هذا الشأن في عدة مناسبات و نزاعات.²

الفرع الثاني

الحظر على السفر Interdiction de voyages

يعتبر الحظر على السفر من الإجراءات المتناسبة مع الجزاءات الذكية ذلك أنّ هذا الإجراء يستهدف على وجه التحديد أفراد أو شركات معينة، كما أنّه من ناحية أخرى يتوافق مع معايير الحد من الآثار الإنسانية غير المقصودة للجزاءات و تستهدف الجزاءات على السفر فرض تكاليف على الهدف من خلال اتخاذ نوعين من الإجراءات:

¹ - ابتسام بو لقواس، المرجع السابق، ص5.
² - قامت الأمم المتحدة بحظر الأسلحة قبل عام 1990 في مناسبتين هما روديسيا الجنوبية و جنوب إفريقيا.

- فرض قيود على جميع الرحلات الجوية من و إلى البلد المستهدف، و ذلك من خلال فرض حظر على الطيران، و الحظر الأكثر شمولاً هو فرض الحظر الكامل على جميع الرحلات الجوية من و إلى إقليم المعين، و كذا فرض حظر على التجارة في مناطق الطيران و الخدمات.
- فرض قيود على سفر الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المستهدفة، و ذلك من خلال إلغاء وثائق السفر و رفض منح التأشيرات أو تصاريح الإقامة و رفض دخول أو عبور إقليم الدول المعاقبة لأي غرض كان من احتمال استثناء السماح بالسفر للعلاج الطبي، هذا إلى جانب إغلاق المكاتب الخارجية لشركة الطيران في الدول التي تستهدفها الجزاءات.¹

هذا النوع من الجزاء يطبق ضد الأفراد و الكيانات داخل الدولة، مثل الحالة التطبيقية في سيراليون عام 1998 أو ضد الأفراد و الكيانات السياسية غير الأعضاء في الدولة كقادة الاتحاد الوطني للاستقلال العام في انغولا (unita) ابتداء من عام 1997.²

الفرع الثالث

تجميد الأرصدة Gels des fonds

و يسمى أيضا بالجزاءات المالية المستهدفة، فهي تهدف إلى ممارسة الضغط على المسؤولين عن المخالفات بدلا من التركيز على الفئات الضعيفة للسكان،³ فقد جاء في تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1267 (1999) على أنّ الهدف من تجميد الأصول هو حرمان الأفراد و الجماعات و المؤسسات للكيانات من وسيلة دعم الإرهاب و تحقيقا لذلك يسعى التجميد إلى كفالة ألا تتاح لهم أية أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من أي نوع كان طالما هم خاضعون لتدابير الإجراءات (المادة 2)، و يسري تجميد الأصول على جميع الأصول التي يملكها أو يتحكم فيها الأفراد و الجماعات و المؤسسات و الكيانات المدرجون في القائمة (م3)⁴، و يجوز منح استثناءات من تجميد الأصول وفقا للفقرتين 1 و 2 من القرار 1452 الصادر في 2002 بشأن مكافحة الإرهاب ، بصيغته

¹-ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص6.

²-GUEIT Marie, les sanctions internationales et le commerce maritime, mémoire pour l'obtention du master 02, Droit maritime et des transports, faculté de droit et des Sciences politiques, Université de droit et de Science d'Aix- MARSEILLE, 2011- 2012, p16.

³- ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص6.

⁴- لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار رقم 1267، الصادر في 1999 ، بشأن تنظيم القاعدة و حركة طالبات و ما يرتبط بهما من أفراد و كيانات.

المعدلة بموجب القرار 1732 الصادر في 2002 بشأن المسائل العامة للجزاءات. و ترد إجراءات الاستثناء في الفرع 11 من المبادئ التوجيهية للجنة (المادة 4).¹

و ما تجدر الإشارة إليه أيضا أنّ هناك من الفقهاء من يدرج الجزاءات الدبلوماسية ضمن الجزاءات الذكية، و هي التي تستهدف قادة و مسؤولي الدولة المستهدفة و أفرادها الدبلوماسيين السياسيين، و ذلك عن طريق العزل الدبلوماسي، قطع العلاقات الدبلوماسية و إيقاف الزيارات الرسمية.²

و علاوة على هذه الجزاءات هناك من يضيف جزاءات أخرى على غرار الجزاءات الثقافية و الرياضية.³

المبحث الثاني

أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على حقوق الإنسان

تعرفّ الجزاءات الدولية الاقتصادية على أنّها اجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها القانون الدولي، أو أنّها كل اجراء مالي أو تجاري تتخذه دولة أو عدّة دول ضد دولة ما لحملها على القيام بعمل ما أو لمنعها من ارتكاب بعض الأفعال المخالفة لأحكام القانون الدولي.⁴

وتعتبر الجزاءات الدولية الاقتصادية هي الأداة الفعّالة في يد المنظمات الدولية لضمان الطاعة و الإذعان لقرارات هذه المنظمات من قبل الدول، و لكن استخدام هذه الآلية يجب أن تتوفر له ثلاث شروط هي:

- مشروعية الهدف من وراء توقيع الجزاءات.
- مشروعية الوسائل المستخدمة من أجل تحقيق هذا الهدف.
- مشروعية الآثار الانسانية الناجمة عن توقيع هذه الجزاءات.

و عند تحليلنا لمدى توافر هذه الشروط في الجزاءات الاقتصادية، و خاصة الشروط المتعلقة بشرعية أثارها على الشعوب نجد أنّ هناك حقيقة هامة، و هي أنّ أثار الجزاءات الاقتصادية الشاملة بعكس

¹ المبادئ التوجيهية للجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين رقم 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال و ايريتريا من أجل تسيير أعمالها المجمعّة المنقحة التي اعتمدها اللجنة في 30 مارس 2010.

² - rapport présenté par le comité 01. Les sanctions internationales sont elle utiles ? 178 session en région : Clerment- Ferrand- Saint e tienne, Institut des hautes études de défense Nationale, 2009, p15.

³ - طبقت هذه الجزاءات على جنوب إفريقيا مثلا.

⁴ - مراد كواشي، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع، ماي 2013، ص128

الجزاءات الجزئية، لا تسمح بطبيعتها بالتمييز بين المدنيين و السلطة أو المؤسسات الحكومية المعنية أساسا في القضية، بل إنّ التجارب العملية توضح مدى ما تعانيه الشعوب ذاتها من جراء تنفيذ الجزاءات الاقتصادية، حيث أنّ رجال السلطة و الجيش و خاصة في الأنظمة الديكتاتورية لا تؤثر فيهم هذه الجزاءات نتيجة لإستثنائهم بالموارد الغذائية و الانسانية المتوفرة داخل الدولة، و معنى هذا أنّ المدنيين هم المعاقبون الحقيقيون¹.

و من خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية كمطلب أول و آثارها على الحقوق الاجتماعية كمطلب ثاني. و كمطلب ثالث آثارها على الحقوق الثقافية.

المطلب الأول

آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية

إنّ أكثر الحقوق عرضة للتأثر بالجزاءات الدولية الاقتصادية هي الحقوق الاقتصادية و السبب في ذلك يرجع إلى كون هذه الجزاءات تمس بدرجة كبيرة الجوانب الاقتصادية و نظرا لما للاقتصاد من دور في مجال النهوض بحقوق الانسان بمختلف أنواعها، اذ يعتبر التقدم الاقتصادي عاملا من العوامل التي تساهم في ترقية حقوق الانسان و حمايتها، عكس التخلف الذي يعد عاملا سلبيا في النهوض بحقوق الانسان. و يشكل الاقتصاد في عصرنا الحالي وسيلة من وسائل الضغط على الدول لإرغامها على الامتثال لقواعد القانون الدولي. اذ يعتبر عصب الحياة، و اقتصار دراستنا على هذه الحقوق لا يعني أنّ الجزاءات لا تمس الحقوق الأخرى بل تمس كل الحقوق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كالحقوق المدنية مثلا:

و فيما يلي ندرس هذه الانعكاسات على النحو التالي:

- الفرع الأول: مضمون الحقوق الاقتصادية .
- الفرع الثاني: أوجه تأثير الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية.

الفرع الأول

مضمون الحقوق الاقتصادية

يعود ظهور هذه الحقوق بشكل كبير إلى ظهور الثورة الصناعية بأوروبا لما حملته من تطور في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ما يتبعها من حاجات، كالحاجة إلى عمال و المواد الأولية. و نجد خلافا

¹ - فانتة عبد العال أحمد، العقوبات الدولية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 232 .

بين الأنظمة الليبرالية التي تقوم على أساس المبادرة الفردية و الأنظمة الاشتراكية التي تقوم أساس الملكية الجماعية للوسائل، وبذلك لا تعترف بالملكية¹ و تتمثل بعض هذه الحقوق في :

-الحق في الملكية .

-الحق في العمل .

-حرية الصناعة و التجارة .

-الحق في الغذاء .

أولاً: الحق في الملكية

يتمثل في حرية الشخص في تملك أي شيء سواء كان منقولاً او عقاراً بمفرده او بالإشتراك مع الآخرين، و حق التصرف في هذا المال بالبيع أو الهبة أو الرهن أو استعماله في الإنتفاع به دون عائق، و لا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفاً إلا في حدود ما يسمح به القانون²، و لا يقتصر هذا الحق على الأفراد بل يشمل حتى الشعوب في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية.

ثانياً: الحق في العمل و يعتبر من أهم الحقوق الاقتصادية باعتباره مصدر عيش للإنسان، و لكي يؤدي العامل عمله على أحسن وجه تعطى له حقوق أخرى متفرعة عن هذا الحق، كالحق في الأجر، الحق في الراحة و الضمان الاجتماعي، إلى جانب الرعاية الصحية للعامل³.

ثالثاً: حرية الصناعة و التجارة

حق كل فرد في الاختيار و الممارسة بكل حرية للمهنة التي تناسبه، و انتعشت هذه الحرية مع الانتعاش الذي عرفته الرأسمالية في المبدأ المعروف (دعه يعمل، دعه يمر) الذي كان من أبرز دعائها "لوترون" في كتابه النظام الاجتماعي، و تعد الأساس الذي يبنى عليها الإقتصاد الرأسمالي⁴.

رابعاً: الحق في الغذاء

¹ رابح طاهير، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية في حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2001-2002، ص102.

² عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص143.

³ رابح طاهير، المرجع السابق، ص103.

⁴ - المرجع نفسه، ص103

الغذاء حاجة أساسية لكل البشر، فكل انسان يحتاج سبيلا لغذاء يكون:

- كافيا و متوازنا و مأمونا لإشباع المتطلبات الغذائية.
- مقبولا و ميسرا بطريقة لا تمس كرامة الفرد ككائن بشري¹.

فالمادة 1/25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة و الرفاهة له و لأسرته و خاصة على صعيد المأكل".

الفرع الثاني

أوجه تأثير الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية

إنّ للجزاءات الاقتصادية تأثير على اقتصاد الدول الخاضعة لها و ينعكس هذا التأثير سلبا على حقوق الانسان بصفة عامة و الحقوق الاقتصادية بصفة خاصة و من مظاهر هذا التأثير ما يلي:

- أنّ الجزاءات الاقتصادية الدولية تقتضي منع الدول الخاضعة لها من استيراد مختلف المستلزمات و التجهيزات الصناعية، و كذا المواد المختلفة، و هذا يؤدي ببعض المركبات و المصانع إلى التوقف عن الانتاج، و هو ما يؤدي الى تسريح عمال هذه المصانع و المركبات و دخولهم في عداد البطالين و بالتالي المساس بالحق في العمل².

- كان في الحصار المفروض على دول العراق أثرا مدمرا على البنية التحتية و نسيج المجتمع العراقي، حيث استحالت الحياة الطبيعية لكل العراقيين تقريبا و أصبحوا يكافحون يوميا من أجل الحصول على الغذاء و الماء الصالح للشرب و الأمن³.

- إنّ تطبيق القرار 92/748 انعكس سلبا على حركة التصنيع في الجماهيرية الليبية بحيث لحقت بقطاع الصناعة و المعادن خسائر وصلت إلى حوالي 565149660 دولار أمريكي و ذلك في الفترة ما بين 01 جانفي 1997 إلى 31 ديسمبر 1997 أي خلال عام واحد، و في قطاع الطاقة أدت الجزاءات الاقتصادية إلى تعاضد الأضرار باقتصاد ليبيا، حيث قدر حجم الخسائر المالية بحوالي 5137.000.000 دولار أمريكي⁴.

¹ - هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية و أثرها على حقوق الانسان، د.ط، دار الكتب و الوثائق القومية، 2006 ، ص 122-123.

² - رابح طاهير، المرجع السابق، ص106.

³ - هويدا محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص125.

⁴ - عادل تيبنة، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية و الاعتبارات الانسانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2011/2012، ص201.

- كان للحظر على عمليات التوريد لأية سلع و منتجات، بما فيها الأسلحة و المعدات العسكرية تأثيرا سلبيا على مئات الآلاف من الأطفال العراقيين من نقص للدواء و الغذاء بسبب هذه الجزاءات¹.
- تؤدي هذه الجزاءات إلى انخفاض في الانتاج الزراعي بسبب نقص الوسائل أو قدمها و كذلك نقص الأسمدة و مبيدات الحشرات و بالتالي يؤدي إلى نقص و تراجع القطاع الزراعي.
- تقتضي هذه الجزاءات الاقتصادية منع الدول من تصدير منتوجاتها إلى الخارج و بذلك يتكدس الانتاج و تتدهور المؤسسات الاقتصادية مما يضطر إلى غلق البعض منها و تخفيض في عدد العمال².
- تؤدي الجزاءات الدولية الاقتصادية أيضا إلى تردي الأوضاع في قطاع المشاريع و الاستثمار و ذلك بسبب نقص الموارد المالية³.
- لقد أدى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (748) ، الصادر في 31 مارس 1992 و القرار رقم (889) الصادر في 15 ديسمبر 1993 إلى آثار سلبية على قطاع الزراعة في ليبيا، فقد تضرر القطاع و مؤسساته و أجهزته. و تعثرت سياسته و خطته و برامجه مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي بصورة ملحوظة، الأمر الذي انعكس سلبا على أسعار السلع الغذائية و الإمكانيات الشرائية للسكان⁴.
- إنَّ القرار رقم (883) ، الصادر في 11 نوفمبر 1993 قد أثار معارضة شديدة من جانب الدول الغربية الأخرى و روسيا لأنه أدى إلى عجز ليبيا عن سداد ديونها لروسيا، كما أثار القرار خلافا بين الدول المستفيدة من البترول الليبي و بين أمريكا التي تريد حظره⁵.

المطلب الثاني

آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية

يتم التعرض من خلال هذا المطلب إلى مضمون الحقوق الاجتماعية كفرع أول، و آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على هذه الحقوق كفرع ثاني.

1 - بوبكر خلف، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص85.

2 - رابح طاهير، المرجع السابق، ص 106.

3 - المرجع نفسه، ص106.

4 - عادل تيبنة، المرجع السابق، ص203.

5 - سليم سولاف، الجزاءات الدولية غير العسكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006، ص114.

الفرع الأول

مضمون الحقوق الاجتماعية

نظرا لكون الحقوق الاجتماعية كثيرة و متنوعة، اقتصرنا في هذها الدراسة على بعض الحقوق الاجتماعية وهي :

- الحق في الرعاية الصحية .

- الحق في مستوى معيشي لائق .

أولاً: الحق في الرعاية الصحية

نصّ دستور منظمة الصحة العالمية و الذي اعتمد في عام 1946 على أنّ : (التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه و هو أحد الحقوق الأساسية لكل انسان ...).

و يتضمن هذا الحق توفير الخدمات الصحية للمواطنين و ذلك بإقامة المراكز الصحية من مستشفيات و عيادات و قاعات للعلاج و تجهيزات بكافة الوسائل اللازمة. كما يشمل هذا الحق تكفل الدولة ببعض الفئات الضعيفة في المجتمع كذوي العاهات و كبار السن و المعوقين بإقامة مراكز لرعايتهم، إلى جانب حماية الأطفال و الأمهات كذلك و تقديم الخدمات في مجال الطب الوقائي¹.

وتلتزم الدولة بتوفير أطباء عامّين و مختصّين و هذا بإقامة المعاهد للتكوين في العلوم الطبيّة، وإحداث مخابر لإجراء البحوث في هذا المجال، ونشر الثقافة الصحيّة في أوساط المجتمع .

ثانياً: الحق في مستوى معيشي لائق

و يكون ذلك عن طريق خلق ظروف معيشية مناسبة أو ملائمة للشخص، لكي ينمو بشكل كامل و يحافظ على قدراته الجسميّة و الذهنيّة وذلك بتوفير الغذاء بنسبة كافية و الملابس والسكن والرعاية الطبيّة، و تعتبر حاجات يوميّة للمواطن حتى لا يصاب بمرض أو عجز، و أنّ توفير مثل هذه الاحتياجات يتوقف أساسا على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ، إذ يتطلب الأمر القضاء على البطالة و التضخم و زيادة الأجور و اتساع الضمان الاجتماعي².

¹ - رابح طاهير، المرجع السابق، ص109.

² - رابح طاهير، المرجع السابق ، ص 109-110.

الفرع الثاني

آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية

للجزاءات الاقتصادية الدولية تأثير كبير على الحقوق الاجتماعية، و قد أثبتت التطبيقات المختلفة ذلك، خاصة تلك الجزاءات المفروضة على العراق، اذ اعتبرها البعض كارثة بشرية و تتجلى مظاهر تأثير هذه الجزاءات على الحقوق الاجتماعية في الآتي:

- تؤدي الجزاءات الدولية الاقتصادية إلى نقص في التجهيزات و المعدات خاصة الطبية و ذلك بحرمان الدولة المعاقبة من استيراد مثل هذه التجهيزات و المعدات أو تحديد كميات الاستيراد، و هذا ما حدث للعراق.

كما أثرت الجزاءات المفروضة على "ليبيا" سلبيًا على توريد المواد و البنود الخاصة بالإمداد الطبي من أدوية و معدات طبية، و في ظل الحظر أصبح لزامًا أن يتم التوريد لمعظم الأدوية و المستلزمات و المواد الحساسة و التي تتطلب النقل الجوي عن طريق تونس و مالطة، و هذا ما أثر سلبيًا على حياة المرضى و كذا برنامج التطعيم الشامل للأطفال و الذي هو ضمن برنامج منظمة الصحة العالمية و ذلك لعدم توفر الطعوم و كذلك المحافظة عليها، بالإضافة إلى وفاة عدد من الأمهات نتيجة تأخر اسعافهن بالإسعاف الطائر، لما يواجهه من مشاكل فنية تجعله عاجزًا عن تغطية كامل حالات الاستدعاء مع ارتفاع نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة، و كذا انتشار الأمراض المعدية¹.

- إلى جانب تدهور الظروف الصحية، نجد أيضًا تدهور الجانب المعيشي، اذ شهدت العراق نقصًا في الأغذية و ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 70%، و انخفاض مستوى الطاقة الغذائية و تدهور في مجال توفير المياه، و هذا ما يخالف ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لا سيما المادة 55 منه²، و كذا الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع و سوء التغذية الصادر عن الجمعية العامة في 1974³.

المطلب الثالث

آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الثقافية

1 - جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2009، ص309.
 2 - تنص المادة 1/55 من الميثاق على: "تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة..."
 3- يقر الإعلان بأنه: لكل رجل أو امرأة أو طفل حق غير قابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع و سوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية و العقلية إنماء كاملاً و يحافظ عليها.

تقتصر هذه الدراسة على تبيان آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على بعض الحقوق الثقافية فقط دون الأخرى، و هذا نظرا لتشعبها و تنوعها .

الفرع الأول

مضمون الحقوق الثقافية

تقتصر هذه الدراسة على أهم هذه الحقوق وهي:

-الحق في التعليم .

-الحق في التكوين والتعليم المهنيين .

أولا : الحق في التعليم

إنّ الحق في التعليم هو أحد حقوق الانسان التي من المسلم به عالميا أن ممارسته واجب على كل فرد¹.

كما يعني الحق في التعليم أن تتوافر للفرد امكانية الحصول على التعليم و توفيره لأطفاله².

و قد جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان مقورا الحق في التعليم في المادة 1/22 بأن "لكل شخص حق في التعليم"³.

وتوضح تلك المادة حق كل إنسان في التعليم، كما يقترح الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية مثل: (القراءة، الكتابة، التعبير الشفوي، والحساب وحل المسائل) وأيضا ما يتعلق بالمواضيع التربوية الأساسية مثل (المعارف، المؤهلات، و القيم) والتي يحتاج إليها الإنسان من أجل البقاء وتطوير جميع معارفه ومواهبه وللعيش والعمل بكرامة والمشاركة الكاملة في التنمية وتحسين حياته واتخاذ قرارات مستنيرة ومواصلة التعليم .

ثانيا: الحق في التكوين والتعليم المهنيين

¹- تقرير لجنة حقوق الانسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات، الدورة 50، بند 4(د) E/CN.4/sub.2/1998/10,3 June,P.7.

²- تقرير لجنة حقوق الانسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات، الدورة 50، بند 4 E/CN.4/sub.2/1997/8,27 June,P.27.

³- المادة 1/22 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

يدخل الحق في التكوين والتعليم المهنيين أحيانا ضمن نطاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفته حقا مكفولا لكل إنسان، فلكل شخص الحق في الوصول إلى الهياكل التعليمية والمهنية التي تقدمها الدولة .

وقد دأبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على العمل لإنماء وضمان هذا الحق وذلك عن طريق إقرار بعض الإتفاقيات الدولية ودعوة الدول الأعضاء إلى التوقيع عليها وإصدار القرارات والتوصيات التي تستهدف تأكيد حق الإنسان في التكوين والتعليم المهنيين .

كما أقر المؤتمر العام لليونسكو في عام 1962 توصية خاصة بالتعليم الفني و المهني، و وضعت أيضا منظمة العمل الدولية عددا من التوصيات منها التوصية الخاصة بالتوجه المهني في عام 1949 و التوصية المتعلقة بالتدريب المهني الزراعي في عام 1956، و التدريب المهني بوجه عام في عام 1962¹. وقد أوضح أيضا مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي أنّ حق التعليم الفني والمهني مكفول للجميع وذلك بأن نصّ في مادته "31" : " ... وعلى الدولة أن تتيح التعليم للجميع في المراحل الأخرى بما فيها التعليم الفني والمهني" .

الفرع الثاني

آثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الثقافية

إنّ القصور في توفير التعليم المدرسي للأطفال و ارتفاع معدلات ترك الدراسة و التراجع المستمر في معدلات معرفة القراءة و الكتابة يؤثر بلا شك على المستوى التعليمي، ففي العراق مثلا أثرت الجزاءات الدولية الاقتصادية على دولة العراق، بحيث ارتفعت نسبة عدم التركيز و اهتمامهم بالتعليم من 25،3% قبل الحظر إلى 50،9% بعد الحظر، كما نقصت نسبة الاستيعاب و الفهم، و ازدادت نسبة النسيان، و التسرب المدرسي.

¹ - هويدا محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص135.

و قد كان للحظر المفروض على دولة العراق أيضا أثرا بليغا على البيئة المدرسية فهناك 8613 مبنى مدرسي من مجموع 11000 في حاجة إلى الإزالة بسبب ما تعرضت له هذه المدارس من ضربات جوية متلاحقة، أمّا المدارس المتبقية فهي مزدحمة بالتلاميذ الذين يقضون أقصر وقت ممكن بها¹

¹ - هويدا محمد عبد المنعم، المرجع السابق ، ص 137-138.

الفصل الثاني

مدى فعالية الجزاءات الذكية

إنّه من غير السهل أن نتفق دوماً حول ما إذا كان نوع معين من الجزاءات فعّالاً أم لا، و الحكم على فعالية الجزاءات يعتمد على النتائج المرجوة منها، غير أنّه يبقى هناك أمر واضح هو أنّ الجزاءات تظل دائماً قوية يمكن استخدامها، و لكنها ليست الوصفة الوحيدة الناجحة دائماً، فنجاح الجزاءات الذكية مثلاً في تحقيق أهدافها لا يرجع إلى التزام الدول بها فقط، و لكن يعتمد على عدد من العوامل و الظروف السياسية و الاقتصادية الدولية و الداخلية. و لتقدير مدى هذا النجاح يجب تقييم نتائج هذه الجزاءات في ظل هذه الظروف (مبحث أول).

من أوضح تجارب توقيع الجزاءات الذكية هي تلك التي وقّعت على دولة ايران و سوريا، و سوف نتناول هذه التجربة بالتحليل للتوصل إلى مدى نجاحها في ردع المسؤولين و الكيانات الفاعلة فيها (مبحث ثاني).

المبحث الأول

تقييم الجزاءات الذكية

إنّ الآثار الإنسانية السلبية للجزاءات الشاملة أدت إلى إجماع المجتمع الدولي عن فرضها منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، و دفعت باتجاه فرض الجزاءات الذكية بصفقتها النوع الواعد الذي يقوم على الإنتقائية و الإستهداف في مسعى لتحسين الفعالية السياسية و خفض التكاليف الإنسانية من خلال تحقيق أكبر المكاسب السياسية و أقل الآلام المدنية، و بالتالي إعادة الاعتبار لآلية الجزاءات الاقتصادية التي اهتزت صورتها بإعطاء صورة ايجابية عنها من خلال البديل "الجزاءات الذكية" التي تبدو جذابة من الناحية النظرية، إلا أنّها من الناحية الواقعية لا تخلو من بعض العيوب التي تعثرها من خلال الاصطدام ببعض التحديات¹.

المطلب الأول

مزايا الجزاءات الذكية

تتميز الجزاءات الذكية بجملة من المزايا، و بالتالي سيتم تقييم الجزاءات الذكية من ناحية الإستهداف (فرع أول)، و من الناحية الانسانية (فرع ثاني).

الفرع الأول

من ناحية الإستهداف

¹ - رضا قردوح، المرجع السابق، ص133.

إنّ تحديد الجهة المستهدفة من الجزاءات الدولية أو جعل الجزاءات ذكية حسب القرار رقم 51(242) الصادر عن الجمعية العامة معناه أنّ الجزاءات يجب أن تحدد المستهدف أي المتسبب المباشر في المخالفة التي أدت بمجلس الأمن إلى توقيع الجزاء، و الغرض من ذلك هو التخفيف من الآثار السلبية على الدولة و السكان المدنيين.

هذه الجزاءات يجب أن تستهدف اذن الأشخاص المسؤولين مباشرة عن تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر اذ يتعلق الأمر بالزعماء وبالقيادة الوطنيين ،المسؤولين عن الأعمال الإرهابية ،الحركات التمردية والمتسببين في احداث الفوضى ، ومن جهة أخرى يجب على هذه الجزاءات أن تتفادي السكان المدنيين .

فالجزاءات الذكية اذن تسعى لإستهداف المسؤولين عن إحداث الفوضى و القلق و تفادي السكان المدنيين¹، و انطلاقا من هذا التعريف يمكن لنا إبداء ملاحظة هامة هي أنّ تحول الجزاءات من جزاءات كئيّة شاملة "GLOBALE" إلى جزاءات ذات هدف محدد "Ciblées" أو جزاءات ذكية يغيّر نوعا ما من المعطيات التقليدية حول نظرية الجزاءات في الأمم المتحدة².

الفرع الثاني

من الناحية الإنسانية

صحيح أنّ الجزاءات هي أداة مباشرة غالبا ما يواجه السكان المدنيين وخاصة منهم الفقراء عواقبها، لكن هذه المشكلة أدت إلى انتشار مفهوم الجزاءات الذكية التي تستهدف النخب الحاكمة³ داخل الدولة، حيث أنّه في الآونة الأخيرة نُشرت العديد من الدراسات التي تتضمن منهجيات لمعالجة الأثر الإنساني للجزاءات حسب نموذج الجزاءات المستهدفة، و التي تهدف إلى التقليل من العواقب غير المقصودة، فالواقع يؤكد أنّ الدافع الأول لإعتماد الجزاءات المستهدفة كان الرغبة في تفادي الآثار الانسانية السلبية التي ازداد استخدامها في العقود الأخيرة. فلقد رفضت الجزاءات الشاملة نظرا لآثارها الاجتماعية الوخيمة بسبب وضعها العشوائي الذي يؤثر على الأبرياء و الفئات الضعيفة من السكان لتصبح جميع الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي منذ منتصف 1990 انتقائية، فالجزاءات الذكية لا تمس بطريقة عمياء كل شعب البلد المعاقب بل تقتصر على المسؤولين فقط. فصيافة الجزاءات

¹ - نورة يحيوي، الجزاءات الدولية غير العسكرية في منظمة الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ابن يوسف بن خدة بين عكنون، 2012-2013، ص319.

² - حسب المادة 41 من الميثاق فإن الجزاءات توجه ضد الدولة، في حين نلاحظ من خلال الممارسة الحديثة و المعاصرة لمجلس الأمن الدولي أنّه يستهدف الأشخاص و الكيانات داخل الدولة.

³ - جوزيف ناي ، سورية وسياسة العقوبات: أنظر الموقع الإلكتروني التالي:

لاستهداف أفراد و كيانات محددة يمكن أن يؤدي إلى فرض جزاءات على النتيجة المرجوة "المستهدفين" دون أحداث تغييرات كبيرة في الحياة المدنية، لذلك يذهب بعض المفكرين¹ إلى تفضيل الجزاءات الذكية استنادا إلى بعض الحجج مثل قولهم:

– إنَّ المشاق الانسانية الحادة التي كانت واضحة خاصة في حالة العراق و كانت آثارها أقل خطورة في هايتي و يوغوسلافيا تبين بأنَّه في أي من حالات الجزاءات المستهدفة لم تتعرض الفئات الضعيفة من السكان لعواقب قاسية نتيجة لعمل الأمم المتحدة، و أنَّه في أنغولا و سيراليون وقعت معاناة انسانية كبيرة و لكن نتجت عن الحروب و الصراعات الأهلية و ليس جزاءات الأمم المتحدة. ففي سيراليون أكدت دراسة للوكالات المشتركة للأمم المتحدة أنَّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فرضت حظرا شاملا تسبب في مصاعب خطيرة، و لكن الجزاءات الأكثر استهدافا المفروضة من قبل مجلس الأمن تسبب فقط ببعض الآثار السلبية الجانبية².

و نجد أنَّ الحكومة في ليبيا أكدت أنَّ جزاءات الأمم المتحدة المتمثلة في فرض حظر على السفر تسببت في مصاعب خطيرة و لكن لا يوجد أي دليل أو تحقيق مستقل للتحقق من هذه الادعاءات.

و بالنظر للجزاءات المستهدفة التي فرضت في ليبيريا عام 2001، فإنَّ تقرير عام 2001 أشار الى أنَّ التدابير المستهدفة التي فرضت على نظام "شارلز تايلور" : بحظر الأسلحة، تجميد الأرصدة المالية، حظر السفر، مقاطعة الألماس كان لها آثار انسانية محدودة.

و بالنسبة للجزاءات التي فرضت ضد أفغانستان خلال عامي 2000 و 2001م، نجد أنَّ وسائل الاعلام الموجهة و التي تسيطر عليها "طالبان" شنت حملة مستمرة ضد الجزاءات ووجهت لها اللوم بسبب أنَّ الجزاءات قد يكون لها أثر مباشر على ظروف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الانسانية على الرغم من أن الجزاءات في ذلك الوقت كانت مستهدفة لتغطية الحظر على السفر و تقتصر على القيود المالية الدبلوماسية و فرض الحظر على الأسلحة³.

كما أشار تقرير نشر بتاريخ 2000/12/08 من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHIA) بعنوان "التأثر و الآثار الإنسانية لجزاءات مجلس الأمن في أفغانستان" درس الآثار المترتبة

1- أمثال: Jeffrey Berejikian, ShagabutdinovaPeksen

2- رضا قردوح ، المرجع السابق، ص 162 .

3- رضا قردوح، المرجع السابق ، ص 162- 163.

على الجزاءات في وقت سابق من 1990 على شعب أفغانستان خلص إلى أنّ التأثير المباشر لفرض جزاءات على الحالة الانسانية في أفغانستان محدودة و لكنّه ملموس¹.

إنّ سجل فرض جزاءات انتقائية يؤكد أنّ عواقبها الانسانية أقل من الجزاءات الشاملة، فكلما تحددت أهداف الجزاءات و حصرت الشريحة التي تطبق عليها كلما فرضت الجزاءات ضغوطا كبيرة على الحكومة ذاتها متماشية مع قانون حقوق الانسان و القانون الانساني و تزداد فرص نجاحها²، لكن هذا لا يعني أنّ الجزاءات المستهدفة لا ينتج عنها معاناة انسانية، فالجزاءات حتما تتسبب بالآلام اجتماعية، فرغم الرغبة في توجيه الجزاءات بعناية ضد النخبة الصانعة للقرار، فإنّ الناس العاديين لا يزالون يشعرون بأثر الجزاء.

كما يجب التأكيد أنّ التمييز مهم من وجهات النظر الأخلاقية و العملية بين الجزاءات الاقتصادية الشاملة و الذكية [فالمعاناة الانسانية تنشأ كنتيجة غير مقصودة في الجزاءات الذكية لا باعتبارها وسيلة تهدف إلى تحقيق غايات سياسية³].

المطلب الثاني

عيوب الجزاءات الذكية

على الرغم مما حققته آلية الجزاءات الذكية من ايجابيات في مجال استتباب الأمن و السلم الدوليين و تنفيذ قواعد القانون الدولي وخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أنّ هذه الآلية هي الأخرى لم تسلم من مجموعة من الإنتقادات الصارخة الموجهة إليها و هذا ما سنتناوله في هذه الدراسة من خلال ابراز

1- المرجع نفسه ، ص163 .

2- رودريك ايليا أبي خليل، المرجع السابق، ص 127.

3- رضا قردوح، المرجع السابق، ص163-164.

السلبيات العامة للجزاءات الذكية كفرع أول و السلبيات الخاصة بكل نوع من أنواع الجزاءات الذكية كفرع ثاني.

الفرع الأول

السلبيات العامة للجزاءات الذكية

إنّ الواقع العملي يبيّن عدم فعالية برنامج الجزاءات الذكية خاصة أثناء تطبيقها على العراق رغم كونها تستهدف الطبقة الحاكمة بالدرجة الأولى، و بالتالي التأثير على قراراتها وردعها لإنتهاكها القانون الدولي وخصوصا القانون الدولي الانساني، فبالنظر للآثار المترتبة عنها نجد أنّها لم تنجح في وقف انتهاكات هذا القانون¹، ذلك على اعتبار أنّ المواطنين العاديون هم من يعانون من ذلك الاستهداف، فتوجيه تدابير الجزاءات الذكية ضد الحكومات أو جهات فاعلة خاصة لن تحمي بالضرورة السكان من الآثار الجانبية المدمرة. فموافقة مجلس الأمن الدولي مثلا على الجزاءات الذكية بموجب القرار 1409² ما هو إلا إجراء لذر الرماد في عيون الرأي العام العالمي الساخط على فرض الحصار و إدانته، و أنّ أمريكا حسب رأي بعض الكتاب و عبر استغلالها الأوضاع العالمية المهيمنة بعد 11 سبتمبر لفرض هذا القرار بعد أن أطيح به سابقا تسعى إلى إدامة مأساة و مصائب جماهير العراق³.

هذا كما أنّ الاستراتيجية التي يبنّي عليها الاستهداف قد تكون في بعض الحالات عشوائية و غير مدروسة مما قد ينتج عنها آثار سلبية على عموم الناس، فمثلا نجد بأنّالجزاءات الأمريكية المفروضة على "بورما" قد أثّرت بشكل سلبي على صناعة الملابس و أدّت إلى فقدان أكثر من 80000 عامل لمنصب عملهم، و بالتالي تأثرت سلبا العديد من الشركات الصغيرة و المتوسطة و القوى العاملة من النساء في المقام الأول و لذلك فقد كان من الأجدر أن تستهدف الجزاءات الذكية الصناعات كثيفة رأس المال بدلا من الصناعات كثيفة العمالة، ذلك على اعتبار أنّ المجلس العسكري الحاكم تكمن سلطته و قوته المالية في الصناعات كثيفة رأس المال مثل استخراج الموارد و هو ما شدّد عليه الاتحاد الأوروبي في توصياته بشأن الجزاءات المستهدفة.

و ترى بعض الدول في هذا الصدد بأنّ الجزاءات الذكية من شأنها أن تؤدي إلى عواقب انسانية خطيرة يتضرر جراءها المواطن العادي كما حدث في العراق، و يحدث في كوريا الشمالية، فالجزاءات

¹ - ليندة لعمامرة، دور مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2012، ص84.

² - قرار يتعلق بالإبقاء على الحصار الاقتصادي و اجراء بعض التعديلات الخادعة و المضللة عليه.

³ - الحزب الشيوعي العمالي العراقي، إقرار العقوبات الذكية خطوة رجعية معادية لجماهير العراق: متوفر على الموقع الالكتروني :

الذكية بحسب رأيها ليست وسيلة فعالة و ناجحة لحل الخلافات و النزاعات الدولية بل هي على العكس من ذلك تزيد من حدتها كما هو الحال في ايران.

و ترى أيضا بأنّ الجزاءات الذكية عادة ما تؤدي إلى ردود فعل عنيفة من خلال قطع الاتصالات و اغلاق الأبواب أمام الحلول الدبلوماسية، كما تؤدي أيضا الى فقدان الثقة بمجلس الأمن و بالمنظمات الدولية المعنية و اعتبارها أداة لتنفيذ سياسات القوى الكبرى¹.

الفرع الثاني

السلبيات الخاصة بكل نوع من أنواع الجزاءات الذكية

نقوم بابرار السلبيات الخاصة للجزاءات الذكية في النقاط التالية:

أولا : سلبيات الحظر على الأسلحة

على الرغم من اتجاه الغالبية لإعتبار اجراء الحظر على الأسلحة من الاجراءات التي ليست لها تأثيرات على المجال الانساني و هذا بالنظر لكونه من الاجراءات التي تساعد على الحد من الكوارث الإنسانية التي تنجم عادة من الأشكال المختلفة من الجزاءات، إلا أنّ الأمر الذي يجب اثارته في هذا المقام هو أنّ تطبيق الحظر على الأسلحة ينجم عنه خفض بعض العمالة كالجنود أو أولائك الذين يعملون في انتاج الصناعات الدفاعية و هو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد و أسرهم، هذا دون أن ننسى مساهمة اجراء الحظر على الأسلحة في زيادة تكاليف شراء الأسلحة و هو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى تحول كبير في أولويات الانفاق الحكومي و بالتالي انخفاض في الرفاه الاقتصادي العام مما ينعكس سلبا على الموارد المتاحة للوظائف الحكومية الأخرى مثل التعليم و الصحة والبنية التحتية ، كما أنّه قد يؤدي إلى انخفاض في فرص العمل و التضخم.

فعدم فاعلية الحظر على الأسلحة أمر لا ينبع من أوجه القصور في الوسيلة أو الأداة نفسها و لكن الأمر يرجع إلى عدم كفاية التنفيذ، ذلك على اعتبار أنّ الحظر على الأسلحة غالبا ما يتم فرضه في وقت متأخر جدا وهذا ما حدث في يوغسلافيا بين سنتي 1991 و 1992، كما أنّه و حتى و لو فرض الحظر في الوقت المناسب فإنّه من النادر أن يطبق و ينفذ بدقة².

و من جهة أخرى فإنّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن و عملائهم دائما ما يكونون في مأمن من أن تفرض عليهم أي جزاءات، فمجلس الأمن يتداول و يتخذ القرارات في كثير من الأحيان لأسباب سياسية مدعومة بقواعد السلم و الأمن الدولي و تكون استجابته إنتقائية للحالات التي فشلت فيها الحكومات في احترام المعايير الدولية³.

1- إبتسام بولقواس، المرجع السابق، ص11.

2- إبتسام بولقواس، المرجع السابق، ص12.

3- المرجع نفسه ، ص 12 .

كما أنّ حظر الأسلحة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على الأسلحة بطريقة غير متكافئة للغاية من جانب الفصائل المتحاربة و يقوّض الحظر على غرار ما حدث في يوغسلافيا السابقة، حيث أنّ الحظر على السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على نحو فعال أدى إلى أفضلية القوات الصربية التي كان لها احتياطي استراتيجي و قدرة محلية على انتاج الأسلحة و يكأف وقتا طويلا بقدر الحظر التجاري، ذلك على اعتبار أنّ الحدود الطويلة و الأنظمة المستهدفة و المتواطئون الخارجيين مستعدون للمخاطرة من أجل تأمينها إمّا رغبة منهم للحصول على الأرباح أو لأغراض سياسية¹.

كما أنّ قرارات مجلس الأمن و بالنظر لطابعها السياسي فهي غالبا ما تترك ثغرات لتجار الأسلحة لاستغلالها و لهذا بغية فرض حظر فعال على الأسلحة فإنّه يجب أن يحدد مجلس الأمن و بدقة أنواع الأسلحة و الخدمات العسكرية الممنوعة و التي تدخل ضمن قوائم الحظر².

ثانيا: سلبيات الجزاءات المالية المستهدفة (تجميد الأرصدة)

تعتبر الجزاءات المالية المستهدفة التي تضرب بشكل مباشر و حاسم المصالح الشخصية المالية و التجارية للقيادة المسؤولة عن السلوك غير المقبول أداة أكثر فعالية ذلك على اعتبار أنّها أشمل من الجزاءات التجارية، من حيث سرعة تنفيذها بكفاءة لتعقب الأصول و الحسابات الخاصة و التحويلات المالية من عدد غير معروف من الأفراد و أسرهم.

و لهذا فإنّ الجزاءات المالية المستهدفة تفقد فعاليتها بسبب أربعة عوامل و هي:

- عدم خبرة الأمم المتحدة في فرضها.
- إمكانية الالتفاف حولها بسهولة .
- طول الفترة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ القرار و تنفيذه ، إذ يسمح باتخاذ الأفراد لإحتياطاتهم التي تسمح لهم بالتظليل و التملص من الجزاء.
- كما أنّ الجزاءات المالية المستهدفة من الناحية الانسانية يمكن أن تنعكس سلبا على حق الأفراد في العيش في مستوى معيشي لائق³ .

غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ الجزاءات المالية المستهدفة تكون أكثر فعالية عندما تكون الدولة المستهدفة فقيرة و بدون نظام مصرفي متطور أو عمالة مستقرة.

ثالثا: سلبيات الجزاءات المتعلقة بالسفر و الطيران

¹ - المرجع نفسه ، ص 12.

² - المرجع نفسه ، ص 12.

³ - COUZIGOU Irene, le conseil de securité doit il respecter les droits de l'homme dans son action coercitive de maintien de la paix ?, revus quebecoise de droit international, 2007, P121.

على الرغم من اعتبار الجزاءات المتعلقة بحظر السفر من الجزاءات الذكية التي ليس لها تأثير على عامة الناس إلا أنّ ما لا يجب اغفاله هو أنّ حظر السفر قد يمتد ليشمل الحظر على الطيران بصفة عامة وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على السكان أكثر من تأثيره على مجموع النخبة و ذلك لعدة أسباب وهي:

- أنّ أطراف من القطاع الخاص يمكنها أيضا استخدام طائرات ممنوعة من الطيران.
- أنّ المنتجات اليومية للسكان تكون غائبة في حالة اغلاق الشحن الجوي لا سيما إذا تعلق الأمر بالمعدات الطبية.
- اغلاق الوكالات الخارجية للشركات المعنية أمر من شأنه أن يتسبب في خسائر كبيرة في الوظائف¹.
- كما أنّ حظر السفر يمكن أن يؤثر حتى على الحياة الشخصية، إذ قد يمنع الشخص من استقبال عائلته

في الخارج².

- و نتيجة لهذه الآثار السلبية على حظر الطيران بالنسبة للسكان فإنّه يجب أن يتم التعامل معها بحذر إذ ينبغي أن تكون منهجيا مرتبطة بالجزاءات المفروضة على السفر و أن تكون مؤقتة و تنطبق فقط على الطائرات التي تستوعب بانتظام النخب.

رابعا: سلبيات الجزاءات التجارية المستهدفة

تعتبر الجزاءات التجارية المستهدفة من الجزاءات الاقتصادية الذكية الأكثر احتمالا لأن يكون لها تأثير على الأوضاع الانسانية ذلك على اعتبار أنّها الأقرب إلى الجزاءات العامة فهي تضرب الاقتصاد ككل. و على الرغم من الرغبة في توجيه الجزاءات التجارية المستهدفة بعناية ضد النخبة الصانعة للقرار فإنّ الناس العاديين لا يزالون يشعرون بأثر هذه الجزاءات، و لكن في كثير من الأحيان يقوم القادة السياسيون بإعادة توجيه آلام هاته الجزاءات ضد الفئات الأضعف أو ضد المعارضين السياسيين³.

المبحث الثاني

الممارسة الدولية للجزاءات الذكية (ايران - سوريا)

لقد طبقت الجزاءات الذكية على نطاق واسع في مختلف دول العالم، خاصة بعد أن أظهرت فكرة الضغط الاقتصادي على المدنيين من أجل التغيير في سلوك المسؤولين السياسيين فشلها عمليا، و بالتالي كانت الجزاءات الذكية بمثابة تحول و تطور للجزاءات الاقتصادية التقليدية.

¹- ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص 13.

² - COUZIGOU Irene, op.cit, p121.

³- ابتسام بولقواس، المرجع السابق، ص 14.

و قد طبقت الجزاءات الذكية في عدة دول العالم على غرار العراق، الصومال، ليبيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوديفوار، السودان، كوريا الشمالية، بورما، أفغانستان، سيراليون، زيمبابوي، يوغوسلافيا سابقا، الصين، ليبيا، تونس، مصر، إيران، سوريا، وغيرها من الدول. و نظرا لكثرة الدول التي طبقت عليها هذه الجزاءات اقتصرنا في هذه الدراسة على الحالة التطبيقية للجزاءات الذكية في كل من إيران و سوريا، و بالتالي سنحاول دراسة حالة إيران في المطلب الأول، و حالة سوريا في المطلب الثاني .

المطلب الأول

دراسة حالة إيران

تعتبر الجزاءات إحدى أدوات المجتمع الدولي في تقويم سلوك دولة ما، بما يتفق مع النهج العام للنظام الدولي، و يلجأ المجتمع الدولي إلى هذه الأدوات كمرحلة استبدالية للجزاءات الشاملة، من باب منح فرصة للدولة المستهدفة بأن تعدّل من سلوكها، على أمل أن تثمر بنتائج ايجابية تقي المجتمع الدولي اللجوء إلى فرض الأوامر عن طريق القوة العسكرية، و تستخدم هذه الجزاءات بصفة جماعية من قبل المجتمع الدولي عبر القوى المهيمنة عليه.

و تعتبر "إيران" مثلا جليا على الجزاءات الدولية، التي بدأت تفرض عليها منذ 1979، و ان كان بشكل منفرد و محدود، إلا أنّها و نتيجة تطويرها للبرنامج النووي مع اعاققتها للجهود المبذولة للكشف عن طبيعة هذا البرنامج و التلاعب بلجان التفتيش الدولية في كثير من المناسبات، فقد اتخذت بحقها سلسلة من الجزاءات التي اتسعت باستمرار، و خاصة منذ تسعينات القرن الماضي، ليضاف إليها لاحقا جزاءات دولية جديدة كانت بدايتها منذ عام 2006.

الفرع الأول

فرض الجزاءات الذكية في إيران

تستهدف الجزاءات الذكية بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها و دفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي، و لذلك لا تصطدم الجزاءات الذكية في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب، و هو ما يوفر لها مزية لا تتوفر لدى الجزاءات الاقتصادية، فالجزاءات الذكية تؤثر بالتالي على النظام ككل و على أطراف معينة. و بسبب الإشكالات المتولدة في كل نوع من الجزاءات الاقتصادية، يمكن اعتبار الجزاءات الذكية في "إيران" هي الاحتمال الأكثر واقعية في البداية لممارسة الضغوط الدولية على طهران¹، و يمكن إجمال مجموع الجزاءات المفروضة على إيران في :

الجزاءات الذكية الأمريكية، الجزاءات الذكية الأوروبية و الجزاءات الذكية لمجلس الأمن .

¹ - عبد القادر نعناع ، العقوبات الدولية المفروضة على إيران: متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/م٤>

أولا : الجزاءات الذكية الأمريكية

بدأت الجزاءات الأمريكية ضد إيران عام 1979 بعد أزمة الرهائن و اقتحام السفارة الأمريكية في طهران، ليعلن الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر حالة طوارئ تقتضي تجميد كل الأموال الإيرانية، و أخذت تتطور هذه الجزاءات حتى وصلت في عام 1992 إلى حد معاقبة من يساعد طهران من أشخاص و شركات في تطوير برنامجها التسلحي، ثم يأتي الرئيس رونالد ريغان ليفرض حظرا على بعض المواد المستوردة من إيران و منها البترول قبل أن يتم السماح باستيراده من جديد في العام 1988 و أن تصبح الولايات المتحدة أول مستورد للبترول الإيراني في العام 1991¹.

في عام 2008 منعت الولايات المتحدة الأمريكية المصارف الأمريكية أن تكون وسيطا في تحويل أموال من أو إلى إيران، و قد اتخذ الكونغرس الأمريكي عدة اجراءات تهدف إلى تعزيز الاجراءات المالية، من بينها مشروع روس - ليتينين الذي يسعى لتمويل المعارضة الإيرانية، كما هددت الولايات المتحدة الأمريكية بمصادرة كل الملكيات في الولايات المتحدة التابعة لأي شركة أجنبية تقدم أو تحاول أن تقدم دعما ماليا أو عينيا أو تكنولوجيا أو غير ذلك من وسائل الدعم إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية².

و شددت واشنطن عام 2011 جزاءاتها على الأشخاص الذين يقدمون دعما لتطوير القطاع النفطي و جمّدت في ديسمبر 2012 أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني³.

و قد قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية و هو "بول سايمونز"⁴ أنّ الجزاءات المرتكزة على أهداف محددة أو الجزاءات الذكية تجعل محاربة العمليات الإجرامية و المشكوك فيها أكثر فعالية لأنها تحدّ من إمكانية التأدية إلى عواقب غير مقصودة.

و قد أضاف أنّه مازال بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية و الحكومات الأخرى استخدام جزاءات أكثر شمولية بطريقة تظهر أنّها تركز على النظام لا على الشعب، من خلال الترخيص ببيع منتجات معينة في دول فرضت عليها جزاءات.

1- ممدوح نيوف، السعي للحصول على السلاح النووي، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 3209، 2010. 14:19 متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/hriasp>
2- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص144.
3- علي ابراهيم مطر، هل تصبح إيران في عداد الدول النووية قريبا بموافقة المجتمع الدولي؟، متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://twitter.com/rt30mon=starus/5423605115557998592>.

4- يشغل سايمونز منصب نائب مساعد وزير الخارجية في مكتب الشؤون الاقتصادية أو التجارية و شؤون الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

و لكنّه قال أنّه يفضل الجزاءات الذكية التي تستهدف تصرفات سيئة محددة و الكيانات المنخرطة في مثل تلك التصرفات بوصفها طريقة أكثر فعالية لممارسة الضغط على الأنظمة و الشبكات لتغيير سلوكها¹.

ثانيا: الجزاءات الذكية الأوروبية

إنضم الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي و كدول منفردة إلى المنظومة الدول التي تفرض جزاءات على إيران منذ عام 2010، متخذا نفس النهج التدريجي في فرض تلك الجزاءات، مع تقديم طروحات لحل الأزمة بين الفينة و الأخرى دون أن تلقى استجابة حقيقية من إيران، ففي جويلية 2010 جمّد الاتحاد الأوروبي أنشطة بعض المصارف الإيرانية.

و في عام 2011 جمّد الاتحاد الأوروبي أرصدة 433 كيانا إيرانيا و 113 شخصا إضافيا منعوا من الحصول على تأشيرات دخول، و أبرم الاتحاد الأوروبي في جانفي 2012 اتفاقا مبدئيا يمنع قسما من التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني .

و ما تجدر الإشارة إليه أيضا هو أنّ الإجراءات القسرية لا تطبق فقط من طرف الأمم المتحدة على الأشخاص المستهدفين، و إنّما يلعب الاتحاد الأوروبي أيضا دورا فعالا و منفرد (Manière unilatérale) في اضافة أشخاص آخرين إلى قائمة المستهدفين (la liste des cibles)، كما يقوم أيضا بتوسيع قائمة المواد الخاضعة للمقاطعة و قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المستهدفة (Pays ciblés)².

ثالثا: الجزاءات الذكية لمجلس الأمن

طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فقد قام مجلس الأمن بفرض جزاءات على ايران نتيجة برنامجها النووي، و قد أوصى بضرورة الأخذ بتعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية AIEA و وقف تخصيص اليورانيوم حالا، تحت طائلة فرض جزاءات ذكية عليها (منع السفر، تجميد الأصول، مقاطعة النشاطات النووية)³.

¹ - الولايات المتحدة الأمريكية تحت على استخدام أكبر للجزاءات الدولية الذكية : متوفر على الموقع الإلكتروني :

<http://ilpdigital.usembassy.gov/ST/arabic/tesctrans/2007/04/>

² -CHARLOTTE Beancillon, comment choisir ses mesures restrictives ?, Guide pratique des sanctions de l'UE, IESUE, Décembre 2012, P13-14.

³ -SafinAZadali, les sanctions contre l'Iran : peut-on parler d'une strategie efficace ? Chronique, 27 Novembre 2012, P2.

ففي ديسمبر 2006، أمام عدم امكانية وضع الشفافية على طبيعة برنامج ايران النووي قررت القوى العظمى (grandes puissances) تبني سياسة الجزاءات الذكّية ضد طهران¹، و هذا نتيجة رفض ايران التفاوض مع مجموعة الستة (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)، و لم يكن بوسع مجلس الأمن إلاّ تشديد الجزاءات على ايران².

بحيث أصدر أربعة قرارات³ ما بين 2006 و 2008 تفرض جزاءات عليها و هي : القرار رقم 1696 (2006)، القرار رقم 1737 (مارس 2006)، القرار رقم 1747 (2007) و القرار رقم 1803 (2008).

الفرع الثاني

آثار تطبيق الجزاءات الذكّية على ايران

لخشيتها من تكرار التجربة العراقية على صعيد الجزاءات، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ابتكار ما يسمى الجزاءات الذكّية، و هي الجزاءات التي تستهدف العصب القوي للنظام السياسي الايراني، فوفق التشخيص الغربي للحالة الايرانية، فإن الحرس الثوري هو العصب القوي الذي يحمي السلطة السياسية القائمة، لذلك من الأفضل استهدافه مباشرة بالجزاءات المذكورة سابقا.

هذه المؤسسة التي تم تأسيسها في سنوات الثمانينات من أجل الدفاع عن البلاد في وجه الاعتداءات العراقية، تحولت مع الوقت إلى تكتل توسعي سياسي اقتصادي اجتماعي لديه سلطات لا مثيل لها في الجمهورية الاسلامية الايرانية، كما يقول الأكاديمي "علي فتح نجاه"⁴ تتحكم هذه المؤسسة بجزء كبير من اقتصاد البلاد و لذلك فإن استهدافها يعني في الوقت ذاته استهداف ملايين الايرانيين و عائلاتهم الذين

¹-Cédric POITEVIN, Iran- nouvelles sanctions ou nouvelles stratégies ? note d'analyse, GRIP, 2007, disponible sur le site : <http://www.grip.org/bdg/go956.htm>.

² - Rapport final par le comité 01, op, cit, P12.

³- القرار رقم 1696 ، الصادر في 31 يوليو 2006 ، المتعلق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية AIEA .
- القرار رقم 1737 ، الصادر في 23 ديسمبر 2006 ، المتعلق بضرورة تطوير البحث و انتاج و استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية.

- القرار رقم 1747 ، الصادر في 24 مارس 2007 ، المتعلق باتخاذ قرار تشديد الجزاءات على ايران نتيجة امتناعها عن ايقاف نشاطاتها النووية و تخصيص اليورانيوم، هذه الجزاءات تتعلق بتجميد أصول الأفراد و الكيانات الايرانية.

- القرار رقم 1803 ، الصادر في 03 مارس 2008 ، المتعلق بتوسيع تجميد الأصول الايرانية ، ودعوة الدول لمراقبة أنشطة البنوك الايرانية، تفتيش السفن والطائرات الايرانية، ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في بلدانهم.

⁴- أكاديمي ألماني من أصل ايراني يعمل محاضرا في جامعة westminster في لندن، أصدر كتابا بالألمانية في العام 2010 بعنوان: "الصراع الايراني و إدارة أوباما".

يحصلون على مدخولهم من القطاعات الاقتصادية المملوكة من قبل هذه المؤسسة. اذن هذه الجزاءات التي تسعى إلى الحد من نشاط هذه المؤسسة بل شلها، ستؤدي إلى شلل في نشاطات المدنيين.

فالشركات تجد صعوبة في متابعة أعمالها لأنها يجب أن تتعامل مع القيود المفروضة على التزود بالسلع المطلوبة، هذه الصعوبات اليومية تؤدي إلى الإفلاس و تسريح العمال و بالتالي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية للبلاد.

و قد جاء في تقرير حول الشرق الأوسط أنّ الجزاءات ستؤدي إيران و أنّ فرضها له بالغ الأثر في تعديل تصرفات قائدها، و كما أشار محللون سياسيون فإنّ هذا البلد هي مستورد لمنتجات البترول المكرر لذلك فإنّ فرض حظر على تصديرها سوف يؤدي إلى وقفة طاحنة لاقتصادهم مما يؤدي أكثر أنصار النظام الحاكم¹.

في الحقيقة هناك رأيان فيما يتعلق بمدى تأثير الجزاءات الذكية على إيران:

- **الفريق الأول:** يؤمن بعدم جدوى الجزاءات الذكية لعدة أسباب منها:

أنّ هذه الجزاءات محدودة بالشركات التي تتعامل مع إيران و لم تشمل الضغط على الحكومات التي تدعم هذه الشركات و تتعامل بشكل غير مباشر مع النظام الإيراني اقتصاديا و استثماريا، فالصين مثلا ملأت الفراغ الناجم عن انسحاب الدول الحليفة لواشنطن في قطاعي الغاز والنفط.

أمّا السبب الثاني فيمكن في تحايل إيران على الجزاءات الدولية و ذلك لمعرفتها بطرق التخلص من الجزاءات باستخدامها شتى السبل و لا ننسى أنّها اكتسبت خبرة طيلة الثلاث عقود المنصرمة².

و قد ذكرت مجلة " دير شبيجل " أنّ طهران لم تُعر تلك التهديدات انتباها، بل ردّت برفع نسبة تخصيص اليورانيوم، في تجاهل واضح لفكرة التعرض للجزاءات، و كأنّه نمط ثابت في سلوك إيران، بدليل تجاهلها انذارات مشابهة سابقة.

- **أمّا الفريق الثاني:** فيؤمن بجدوى الجزاءات الذكية على طهران، فقد ذكر "مارك دوبيويتز" مدير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية في مقال بعنوان "الجزاءات ضد إيران تؤدي مفعولها" أنّه بعد شهور طويلة من الجهود العميقة للتواصل مع النظام الإيراني، و بعد جدل طويل في واشنطن حول الجزاءات "الموجهة" مقابل "الموسعة" أو "الجزاءات الذكية" مقابل "الجزاءات المشددة" بدأت إدارة أوباما تتحرك

1- إيران، هل ثمة مخرج من المأزق النووي، تقرير الشرق الأوسط رقم 51، 23 فبراير 2006، ص21.
2- محمد حسن فلاحية، ما جدوى العقوبات الأمريكية ضد طهران؟، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 3211، 2010، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/Hriasp> 08:51

أخيرا صوب معاقبة طهران، فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أنها حددت أربع شركات فرعية تابعة لسلاح الحرس الثوري الاسلامي، هذا و أعطى المراقبين انطباعا بأن الرئيس أوباما يستهدف بتهديداته رموز النظام دون أبناء الشعب.

فوزارة الخزانة الأمريكية تعتمد على الجزاءات الذكية التي تركز على الشركات و المؤسسات التي تدير أعمالا خطيرة أو غير مشروعة بمخالفة القانون الدولي ، فالجزاءات السابقة ضد ايران نجحت بالفعل على سبيل المثال في اجبار أكثر من 80 مؤسسة مالية على انهاء عملياتها أو تخفيض أنشطتها مع ايران خلال السنوات الثلاث السابقة. بل انّ مجرد تلويح واشنطن بفكرة تطبيق جزاءات ضد الشركات المتعاونة مع ايران أقتنعت بالفعل ثلاث شركات أمريكية كبرى هي "بريتيش بتروليوم" و "جلينور" و "ريلينس" بوقف مبيعاتها المباشرة من مواد الوقود الايراني، و تراجعت معظم البنوك عن الحدود الائتمانية التي سبق أن حددتها لتمويل عملياتها و اعادة التأمين مثل "لويد" إلى عزمها على وقف عملياتها مع ايران بمجرد صدور تشريع قانوني بذلك¹.

فعلّ هذه الجزاءات أخرت البرنامج النووي الايراني، لأنّه حرّمته من شبكة واسعة من الأشياء بحظرها التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام. لكن ايران من خلال ارغامها على تطوير تكنولوجيا نووية محلية، اضطرت للاعتماد على قدراتها الذاتية ووصلت إلى مشارف انتاج دورة وقود نووية كاملة بالرغم من الجزاءات الأمريكية التي استمرت عشرين عاما. فعلى الرغم من العبء الذي فرضته على كامل إيران إلا أنّها بقيت ذات أهمية رمزية نظرا لأنّ البرنامج النووي الايراني بلغ اليوم تقريبا مشارف نقطة اللاعودة، و لهذا ربما أشار الرئيس الأمريكي في ديسمبر من العام 2009 إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية استنفذت كل جزاءاتها فيما يتعلق بإيران².

المطلب الثاني

دراسة حالة سوريا

¹ - محمد عبد الله آل علي ، بين مؤيد و معارض: جدل غربي حول جدوى "الجزاءات الذكية" ضد ايران، نشرة تحليلية يومية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 4279، السنة 16، الأحد 14 فبراير 2010، ص 11. موقع النشرة على الأنترنت: www.ecssr.ac.ae

² - شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص144-145.

لقد عرفت سوريا أزمة كانت من ورائها التأثير بشكل كبير في حقوق الانسان بسبب تدهور قطاعاتها التي أحدثت العديد من اخفاقات في جميع مؤسساتها الاقتصادية فساهمت هذه العوامل في نشوب نزاع داخلي فيما بينها و بين شعبها الذي سعى إلى العمل لتغيير سياستها نحو التطور.

فتطور الوضع من أزمة إلى نزاع مسلح ذو طابع غير دولي كانت له مخلفات مأساوية للبشرية و في هذه الحالة تدخل المجتمع الدولي لوقف تلك الانتهاكات على حقوق الانسان في سوريا، و ذلك بفرض جزاءات على النظام السوري و هي الجزاءات الذكية التي تستهدف كيانات و هيئات محددة.

الفرع الأول

فرض الجزاءات الذكية في سوريا

في عام 2011 عرفت سوريا مجموعة من الجزاءات جاءت هذه الجزاءات تحت تسمية معاقبة النظام السوري لقيامه بعمليات العنف ضد المتظاهرين و قد تم القيام بتوقيع الجزاءات لانتهاك حقوق الإنسان التي فرضتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و كل من جامعة الدول العربية¹.

أولا : الجزاءات الصادرة من طرف الاتحاد الأوروبي

تقدمت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن بمشروع قرار يسعى إلى اتخاذ جزاءات دولية ضد النظام السوري بسبب الجرائم الخطيرة التي يرتكبها بهدف قمع الثورة الشعبية التي اندلعت منذ مارس 2011².

و قد قامت أوروبا بفرض جزاءات على سوريا بالرغم من أنّها الشريك الأول لسوريا تجاريا حيث أنّه أصدر مجموعة من القرارات منها :

قرار المجلس رقم 782 الذي نص على حظر استعمال الأسلحة، و الوسائل التي يمكن أن تستخدم في النزاع الداخلي و منع استيراد النفط الخام و حظر استعمال الوسائل التي تساعد على استخدام النفط و الغاز الطبيعي ؛ بالإضافة إلى حظر الاستثمار في مجالات معينة ؛ منع البنك الأوروبي من ذلك، وضع قيود على توفير التأمين و إعادة التأمين، الإلتزام بعدم تقديم الدعم المالي العام و الخاص إلى التجارة السورية و الحظر على الإلتزامات الجديدة الطويلة الأمد من قبل الدول الأعضاء، حظر معدات مراقبة

¹- كاهنة حماني، أثر الجزاءات الدولية الاقتصادية على حقوق الأفراد و على حقوق الدول، مذكرة لنيل شهادة الماستر 02 في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013/2012، ص72.

²- خالد حساني، مسؤولية مجلس الأمن في تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، مداخلة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني حول "حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة"، كلية الحقوق، جامعة جيجل، يومي 14 و 15 ماي 2014، ص14.

الأنترنت و الاتصالات الهاتفية و حظر توفير الدعم التقني في هذا المجال، قيود على انشاء فروع أو شركات تابعة أو التعاون مع المصارف السورية، تجميد الأرصدة و الموارد المالية لأشخاص و كيانات و هيئات محددة، و حظر تقديم عملة ورقية و معدنية جديدة¹.

كما أدرج الإتحاد الأوروبي 13 مسؤولاً على قائمته الخاصة بالجزاءات²، و تأتي الإجراءات العقابية التي تشمل تجميد الأموال و حظر السفر ضمن مجموعة جزاءات فرضت على سوريا تضمن حظر السلاح.

ثانياً: الجزاءات الصادرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات على عدة شخصيات من النظام السوري في أول خطوة ملموسة من جانب واشنطن للرد على القمع الدموي للمحتجين.

و تأتي الجزاءات التي تتضمن تجميد الأموال و حظراً للمعاملات التجارية الأمريكية إضافة إلى جزاءات أوسع تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سوريا منذ 2004.

كما أنها جمّدت أية أموال يملكها مسؤولون سوريون تدخل ضمن أو في نطاق الولاية القضائية الأمريكية و حظرت على الأمريكيين و الشركات و الأفراد التعامل معهم³.

منذ سنة 2011 هناك مجموعة من القرارات التي تقوم بالحظر على أمريكا التعامل مع سوريا كما تمنع من التبادل معها إطلاقاً، لأنّ سوريا تعتبر المدعمة الأولى للإرهاب لهذا خضعت للعديد من الجزاءات.

كما أنّ الجزاءات المطبقة من قبل مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) تستهدف كبار المسؤولين و رجال الأعمال إضافة إلى الكيانات مثل : مؤسسة الإسكان العسكرية و المصرف العقاري، الشركة الوطنية للنفط، الشركة السورية لنقل الغاز، المصرف التجاري السوري و المصرف التابع له⁴.

كما أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأمر التنفيذي رقم 13572 في 2011-04-29 الخاص بتجميد الأموال للذين يقومون بالتعسف في استخدام حقوق الإنسان في سوريا⁵.

¹ - قرار المجلس رقم 2011/782/cfs، الصادر في كانون الأول 2011، فيما يخص التدابير المقيدة ضد سوريا و الذي يلغي القرار رقم (2011/273/ CFSP)، أنظر في ذلك الملحق رقم 1.

² - من بينهم : ماهر الأسد ، فارس الأسد ، مدير إدارة المخابرات العامة علي مملوك ، رئيس فرع الأمن السياسي في درعا عاطف نجيب ، رئيس شعبة الأمن العسكري عبد الفتاح قدسية ، مدير إدارة المخابرات الجوية جميل حسن ، رئيس وحدة الاستطلاع في لبنان سابقاً رستم غزالة ، ابن خال الرئيس الأسد رامي مخلوف ، رئيس قسم الأمن السياسي أمجد العباس .

³ - العقوبات المفروضة على سوريا، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/ST/arabic/texttrans/2012/09/20120924136463.html=ayzz325322onR.

⁴ - كاهنة حماني، المرجع السابق، ص 74 - 75 .
⁵ - أمر تنفيذي ينص " إنّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما يأمر بتمديد الهدف من الطوارئ الوطنية المعلنة في الأمر التنفيذي رقم 13338 في 2004-5-11 و المرتبط بالخطوات الإضافية المتخذة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13399 في 2004-04-25- 2006 و الأمر التنفيذي رقم 13460 في 2008-02-13 و يجد بأنّ تعسف الحكومة السورية لحقوق الإنسان بما تعلق بقمع الشعب السوري و المعبرة عنه مؤخرًا باستخدام العنف و التعذيب و التوقيف التعسفي للمحتجين السلميين من قبل قوات

ثالثاً: الجزاءات الصادرة عن جامعة الدول العربية

في 27 نوفمبر 2011 عبّرت جامعة الدول العربية عن موافقتها عن إصدار جزاءات على سوريا و التي شملت تجميد الأموال السورية و الحظر من كل تعامل تجاري معها أو استثمار؛ كما شملت هذه الجزاءات مايلي:

قطع التعامل مع مصرف سوريا المركزي مع إيقاف التمويل من الحكومات العربية للمشاريع في سوريا و الحظر على انتقال المسؤولين السوريين من دولتهم إلى الدول العربية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك دعت جامعة الدول العربية إلى مراقبة كل تحويل إلى سوريا باستثناء التحويلات المالية الخارجية كما قامت بمنع الرحلات التجارية بين سوريا و الدول الأعضاء.¹

الفرع الثاني

أثار الجزاءات الذكية على سوريا

لقد خفّت الجزاءات الذكية مخلفات بليغة كان الغرض منها إلحاق خلل بنيوي بتوازن الاقتصاد الكلي لسوريا، كما أنه من أثاره اهتزاز البنية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، فمست جوانب عديدة من مختلف القطاعات منها الجانب الاجتماعي و الجانب الاقتصادي و غيرها لسوريا، حيث تأثرت عدّة

قطاعات منها (5) قطاعات : كالسفر، التحويلات البنكية، تجميد الأموال، القطاع الاستثماري، التعاملات التجارية.²

أولاً: أثار الجزاءات الذكية على الجانب الاجتماعي

أسفرت الجزاءات المفروضة على سوريا في تزايد الصراع بين السلطة و المتظاهرين، بحيث ازداد العنف في أوساط الشعب السوري و ذلك باستخدام القوة فيما بينها. كما أثرت على المستوى المعيشي للسكان فأصبح العديد منهم يعيشون في فقر و انتشار للأمراض و نقص الأدوية و الغذاء و ازدياد الوفيات، كما انعكس ذلك ايضاً على قطاع التعليم، و تناقصت نسبة إلتحاق الاطفال بالمدارس، كما تضرر كثيراً القطاع الصحي من جراء الجزاءات، و ازدادت نسبة العاطلين عن العمل.

الأمن و الشرطة و غيرها من الكيانات التي ساهمت في أعمال التعسف، أنّ هذه الأفعال تشكل تهديد غير معتاد و استثنائياً للأمن القومي و السياسة الخارجية و إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ذلك أصدرت هذا الأمر"

¹ - كاهنة حماني، المرجع السابق، ص76.

² - كاهنة حماني، المرجع السابق، ص76.

و علاوة على ذلك تأثر أيضا جانب الإتصالات السلبي و اللاسلبي بقطع جميع الاتصالات، كما تمّ توقيف جميع الرحلات و خطوط الطيران مما أدى إلى تعطل العديد من الاشخاص عن القيام برحلاتهم في الموعد المحدد.¹

ثانيا: أثار الجزاءات الذكية على الجانب الاقتصادي

كان للجزاءات التي فرضت على سوريا من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و الجامعة العربية، أثرها السلبي على الاقتصاد السوري، فالحظر النفطي كانت له خسائر بالغة، بلغت حوالي 04 مليار دولار أمريكي، ففقدت سوريا حوالي 25 % من إيراداتها لعام 2012. أما الجزاءات المالية فقد شكلت عائقا إضافيا أمام التجارة، ففي شهر جانفي 2012 اضطر مصرف سوريا المركزي إلى تخفيض قيمة العملة السورية بأكثر من 30 % قبل أن يعرف سعر الصرف استقرارا عند حدود 70 ليرة سورية للدولار الأمريكي.²

و في عام 2012 تم إيقاف المصارف الخاصة لكافة عمليات بيع القطع الأجنبية مقابل الليرة السوري، فعرفت اضطرابا بسبب الجزاءات، فانعكس على تدخل الحكومة فقام بوقف تمويل استيراد 129 مادة غذائية و طبية مما انعكس على سياستها .

ثالثا: أثار الجزاءات الذكية على الجانب السياسي

سياسيا نجد عدم ارتياح جيران سوريا من الجزاءات المفروضة عليها، حيث أنّ اقتصاد سوريا يعاني ابتداء من وقف التعاملات مع بنكها المركزي و وقف الاستثمارات، كما أنّ جامعة الدول العربية لم تتمكن من الوصول إلى حد فرض حظر تجاري شامل على سوريا ، و قد وضح الوزراء أنّهم سعو إلى تفادي الإجراءات التي قد تلحق أضرارا بالشعب السوري، كما نجد أنّ بعض المصدرين و المصدريين الأردنيين سيعانون بسبب قطع العلاقات مع سوريا بالنظر إلى أنّ الاعتبارات السياسية تفوق الخسائر الاقتصادية.³

ولعلّ أهم سبب وراء فشل الجزاءات الذكية في الضغط على النظام السوري لتغيير سياسته هو استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لحق الفيتو ضد قرارات قد تكون مصيرية، الأمر الذي تسبب بشكل رئيسي في إخفاقات المجلس حيال الأزمة السورية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات، فالنظام السوري تجاهل جميع القرارات الدولية وواصل هجماته العشوائية ضد المدنيين .

¹-المرجع نفسه، ص76-77.

²- تقرير الأمم المتحدة الاقتصادي حول العالم 2013، الأثر الاقتصادي للأزمة في سوريا، متوفر على الموقع التالي: Enab-babadi.com/archives/5935le 22/08/2013 11 : 45

³- كاهنة حماني، المرجع السابق، ص80.

خاتمة

نتيجة للآثار الوخيمة للجزاءات الاقتصادية الدولية على الأوضاع الإنسانية دفعت بالمجتمع الدولي إلى التفكير و البحث عن بديل لها على نحو يحقق التوازن بين حقوق الإنسان و حريات الأساسية و حفظ السلم و الأمن الدوليين، و كذا تأمين قدر أكبر من المشروعية. إذ لم يعد كافيا الكلام عن اعفاءات و استثناءات إنسانية بل المطلوب هو التعديل الجوهرى لفكرة الجزاءات و جعلها موجهة باتجاه الفئة الحاكمة مع تجنب المواطنين الأبرياء أثارها الوخيمة.

فنجاح الجزاءات و فعاليتها لم يعد يقتصران على مدى تحقيقها للهدف المنشود، بل باتا مرتبطان بمدى صوابيتها و أحقيتها من ناحية و مدى حرصها على تجنب المدنيين الأبرياء مخلفاتها و انعكاساتها السلبية التي أقل ما يمكن أن تسمى بالكارثة.

غير أن تحقيق ذلك بات من الأمور المستعصية في الوقت الراهن، فالواقع الدولي يثبت ذلك. فعلى الرغم من الجهود الكثيفة لقمع الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني من خلال فرض جزاءات دولية مستهدفة تحقق أقل ضرر على الأوضاع الإنسانية، إلا أن أكبر ضحايا النزاعات المسلحة الدولية الراهنة هم المدنيين بكل فئاتهم. هذا ما يؤكد صعوبة نجاح الجزاءات الذكية إلى حد ما في احترام حقوق الإنسان و حمايتها، رغم الدور الفعال و الجديد الذي لعبته على الصعيد الدولي و الذي حضي بقبول المجموعة الدولية.

ومن خلال دراستنا للجزاءات الذكية خلصنا إلى جملة من النتائج التالي :

- أثبت الواقع العملي أنّ الجزاءات الذكية لم تحقق الهدف المرجو منها والذي جاءت من أجله إلا وهو إحترام حقوق الإنسان ،ذلك على اعتبار أنّ الشعوب مازالت الضحية الأولى لهذه الجزاءات .
- إنّ التنفيذ الفعّال للجزاءات الذكية يتطلب قدرا هائلا من المعرفة التفصيلية عن البلد والأشخاص و الفئات المستهدفة وتحديد هوية الأموال التي يملكها أفراد معينين والهيئات الحكومية والشركات وهو الأمر الذي يبدو جد صعب .

- إنّ الجزاءات الذكية تسعى إلى زيادة التكاليف الاقتصادية ضد النخب الحاكمة والكيانات عن سلوكهم المنحرف سواء من خلال تجميد أصولهم أو عن طريق تقييد وصولهم إلى سلع محددة والحركة في الخارج أو عن طريق حرمانهم من المصادر الدولية للإنتمان ؛وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى دفع النخب لتغيير سلوكها ذلك على اعتبار أنّ هذه النخب شأنها شأن الأفراد غير مستعدة لتحمل تكاليف الجزاءات التي هي في جوهرها تطبق على النخب بدلا من الدول .

وعليه يمكن إبداء جملة من التوصيات كما يلي :

- ضرورة التقليل من فرص إستخدام حق الفيتو من قبل الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، و كذا الخروج عن سياسة الكيل بمكيالين.

- الاعتماد أكثر على الجزاءات الجماعية بدلا من الجزاءات الموقعة من جانب واحد.

- ضرورة أن تكون الجزاءات الذكية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها.
- تشجيع التعاون الدولي من أجل ردع المسؤولين و الضغط عليهم من أجل تغيير سلوكهم مع تجنب السكان المدنيين الأبرياء الآثار السلبية لهذه الجزاءات.
- عدم استهداف الجزاءات الذكية للقطاعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة.
- ضرورة وضع خطة تأخذ بعين الاعتبار الأهداف و الإجراءات المتخذة لتحديد نطاق ضعف الأهداف. ذلك على اعتبار أن المستهدفين سيحاولون دائما نقل و تحريك أموالهم و أصولهم بحيث لا يمكن استهدافها أو تجميدها.

قائمة المراجع

أولا

باللغة العربية

1. الكتب

- بو بكر خلف، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الازاريطه، 2009.
- رودريك ايليا أبي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية و حقوق الإنسان، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت، 2009.
- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
- عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- د/ فاتنة عبد العال احمد، العقوبات الدولية الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.
- هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية و أثرها على حقوق الإنسان، د.ط، دار الكتب و الوثائق القومية، 2006.

2. الرسائل و المذكرات الجامعية

أ. الرسائل

- نورة يحيوي، الجزاءات الدولية غير العسكرية في منظمة الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر I بن يوسف بن خدة بين عكنون، 2012-2013.

ب. المذكرات

- رضا قردوح، العقوبات الذكية و مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية في علاقاتها مع حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة، 2010-2011.

- سليم سولاف، الجزاءات الدولية غير عسكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب بالبيدة، 2006.
- عادل تبيينة، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية و الاعتبارات الإنسانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2011-2012.
- كاهنة حماني، أثر الجزاءات الدولية الاقتصادية على حقوق الأفراد و على حقوق الدول، مذكرة لنيل شهادة الماستر 02 في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، 2012-2013 .
- ليندة لعمامرة، دور مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2012.
- ما سينييسابعزيزن، سمير فرماس، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، 2013.

3. المقالات القانونية

- إبتسام بولقواس، "العقوبات الاقتصادية الذكية كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مداخلة مقدمة للمشاركة بها في الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص و الممارسة، جامعة عبد الحمان ميرة ببجاية، يومي 14 و 15 نوفمبر 2012، ص ص 1- 19 .
- أبو بكر الدسوقي، "العراق و العقوبات الذكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.hawaaworld.com/site/defant/files/133721197199805.gif> .
- خالد حساني، "مسؤولية مجلس الأمن في تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، مداخلة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني حول: "حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كلية الحقوق، جامعة جيجل، يومي 14 و 15 ماي 2014، ص ص 1- 16 .
- عزيزة بن جميل، "تدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني"، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2014، ص ص 158 – 177 .
- ممدوح نيوف، "السعي للحصول على السلاح النووي"، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 2010، 3209، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/hariasp> . 14 :19 .

- محمد حسن فلاحيه، "ما جدوى العقوبات الأمريكية ضد طهران"؟، الحوار المتمدن، محور السياسة و العلاقات الدولية، العدد 3211، 2010، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/hariasp>:51:08

- محمد عبد الله آل علي ، بين مؤيد و معارض: "جدل عربي حول جدوى الجزاءات الذكية ضد ايران"، نشرة تحليلية يومية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 4279، السنة 16، الأحد 14 فبراير 2010. موقع النشرة على الانترنت:

www.ecssr.ac.ae .

- مراد كواشي ، "دور العقوبات الإقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع، ماي 2013، ص ص 125-143

4. النصوص القانونية

1 - المواثيق و الإعلانات الدولية

- ميثاق منظمة الأمم المتحدة.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع و سوء التغذية الصادر عن الجمعية العامة في 1974.

2 - القرارات الدولية

أ - قرارات مجلس الأمن الدولي

- قرار رقم 1267، الصادر بتاريخ 1990، بشأن تنظيم القاعدة و حركة الطالبان .
- قرار رقم 751 ، الصادر بتاريخ 1992 ، بشأن الصومال وإرتيريا .
- قرار رقم 748، الصادر بتاريخ 31 مارس 1992، بشأن ليبيا .
- قرار رقم 889، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1993، بشأن ليبيا .
- قرار رقم 883، الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 1993، بشأن ليبيا .
- قرار رقم 1409، الصادر بتاريخ ماي 2002، بشأن العراق .
- قرار رقم 1452، الصادر بتاريخ 2002، بشأن مكافحة الإرهاب .
- قرار رقم 1732، الصادر بتاريخ 2002، بشأن المسائل العامة للجزاءات .
- قرار رقم 1737، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006، بشأن ايران .
- قرار رقم 1696، الصادر بتاريخ 31 يوليو 2006، بشأن ايران .
- قرار رقم 1747، الصادر بتاريخ 24 مارس 2007، بشأن ايران .
- قرار رقم 1803، الصادر بتاريخ 3 مارس 2008، بشأن ايران .
- قرار رقم 1907، الصادر بتاريخ 2009، بشأن الصومال وإرتيريا .

ب - قرارات الإتحاد الأوروبي

- قرار رقم 782 ، الصادر بتاريخ ديسمبر 2007، بشأن سوريا .

- قرار رقم 1373 ، الصادر بتاريخ سبتمبر 2001 ، بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن .

5. التقارير

- تقرير لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات، الدورة 50، نبد 4(د).p.7, E/CN.4/SUD-2/1998/10,3 june
- تقرير لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات، الدورة، 49، البند 4(د).p.27, E/CN.4/SUD-2/1998/10,3 june
- إيران هل تمت مخرج من المأزق النووي، تقرير الشرق الأوسط رقم 51، 23 فبراير 2006.
- تقرير الأمم المتحدة الاقتصادي حول العالم 2013، الأثر الاقتصادي للأزمة في سوريا. متوفر على الموقع الالكتروني: enab-baladi.com/archives/5935 le 22/08/2013

6. المواقع الالكترونية

- جوزيف ناي، سوريا و سياسة العقوبات: انظر الموقع الالكتروني التالي:
<http://www.google.com/search=UTF=880e>
- الحزب الشيوعي العمالي العراقي، اقرار العقوبات الذكية خطوة رجعية معادية لجماهير العراق، متوفر على الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1350
- عبد القادر نعناع،العقوبات الدولية المفروضة على إيران: متوفر على الموقع الالكترونيالتالي:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- الولايات المتحدة الأمريكية تحت على استخدام أكبر الجزاءات الدولية الذكية، متوفر على الموقع التالي:
[http:// IIPdigital.Usermbassy.gov/ST/arabic/Texttrans/2007/04/](http://IIPdigital.Usermbassy.gov/ST/arabic/Texttrans/2007/04/)
- العقوبات المفروضة على سوريا، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
[http://IIPdigital.Usermbassy.gov/ST/arabic/Texttrans/2012/09/20120924136463 . Html=ayzz325322ou R](http://IIPdigital.Usermbassy.gov/ST/arabic/Texttrans/2012/09/20120924136463.Html=ayzz325322ou R)

ثانيا
باللغة الفرنسية

1. Ouvrage :

- TEHINDRAZANARIVELO DjacobaLiva, les sanctions des nations unies et leurs effets secondaire, assistance aux victimes et voies juridiques de présentation, presses universitaire de France, Paris, 1^{er} édition, 2005.

2. Memoires:

- GAJIOLI Gloria, le rôle de droit international humanitaire et des droits de l'homme dans l'exercice des pouvoirs de maintiens de la paix de cs rôle catalyseur ou rôle de frein ? Mémoire de diplôme, centre universitaire de DIH. Genève, 2005.
- GUEIT Marie, les sanctions internationales et le commerce maritime, mémoire pour l'obtention du master 02, droit maritime et des transports, Faculté de droit et des sciences politiques, université de droit des sciences d'Aix, MARSEILLE ,2011-2012.

3. Articles:

- RAPOPORT Cecile, **les sanctions ciblées au Carrefour de droit international et européenne**”, table ronde Franco-russe avec l'université d'étatlobatchevski de Nijni, Nougorod, conférence publique de centre d'excellence jean Monnet, université pierre-Mendes-France-grenoble (France), 10 mai 2011 ,pp 1-24 .
- HAPPOLD Matthew, « exigences humanitaires relatives à la mise en place des sanctions », Géostratégiques, N° 40, 3eme trimestre 2013, université du Luxembourg, 2013 ,pp91-98.
- LESSARD Michael, « les sanctions économiques globales contre Irak (1990-2003) étaient elle compatibles avec les respects effectif de la

charte de l'ONU, des droits humains et du droit international humanitaire ? », essai présenté au professeur Maurice Arbour, institut québécois des hautes études internationales à université LAVAL, jeudi le 03 mai 2004 ,pp1-57.

- COUZIGOU Irene, « le conseil de sécurité doit il respecter les droits de l'homme dans son action coercitive de maintien de paix ? Revue québécoise de droit international, 2007 ,pp107-136.

- CHARLOTTE Beaucillon, comment choisir ses mesures restrictives ? Guide pratique des sanctions de l'UE. IESUS, Décembre 2012 ,pp1-32.

- CEDRIC Poitevin ? IRAN-Nouvelle sanctions Nouvelles stratégies ? note d'Analyse. GRIP, 2007. Disponible sur site :

[http:// www.grip.org/bdg/go_956.htm](http://www.grip.org/bdg/go_956.htm).

4. Résolutions :

- Rés 661 ,du 06 octobre 1990 , concernant L 'IRAK.
- Rés985 , du 13 avril 1997 , concernant la LIBIRIE
- Rés1343 ,du 23 avril 2001 ,concernant la LIBIRIE
- Rés1483 ,du 25 mai 2003 ,concernantL' IRAK
- Rés1518 ,du 24novembre 2003 ,concernantL 'IRAK
- Rés 1521, du 22décembre 2003 , concernant la LIBIRIE
- Rés1533 , du 28 juillet 2004 ,concernant la R.D DU CONGO
- Rés1572 ,du 25 novembre 2004 ,concernant la COTE D'IVOIRE
- Rés1591 ,du 29 mars 2005 ,concernant la SOUDAN
- Rés1718 ,du 14 octobre 2006 ,concernant la COREE DU NORD
- Rés1737 ,du 23 décembre 2006 ,concernant L' IRAN
- Rés1844 ,du 20 novembre 2008 ,concernant la SOMALIE
- Rés1874 ,du 12 juin 2009 , concernant la COREE DU NORD
- Rés1970 ,du 22 février 2011 ,concernant la LIBYE

5. Rapports :

- rapport présenté par le comité 01, les sanctions internationales sont elle utiles ? 178 sessions en région : Clérment- Ferrand- Saint Etienne, institut des hautes études de défense nationale .

الفهرس

الصفحة	العنوان
	قائمة المختصرات
1	مقدمة
5	الفصل الأول: الجزاءات الذكية كبديل للجزاءات الاقتصادية الدولية
7	المبحث الأول: ماهية الجزاءات الذكية
7	المطلب الأول: مفهوم الجزاءات الذكية
8	الفرع الأول: تعريف الجزاءات الذكية
9	الفرع الثاني: ظهور الجزاءات الذكية
9	أولاً: ظهور الجزاءات الذكية على مستوى المشاريع
11	ثانياً: ظهور الجزاءات الذكية على مستوى اللجان
12	الفرع الثالث: خصائص الجزاءات الذكية
13	الفرع الرابع: الجهة المختصة بفرض الجزاءات الذكية
15	المطلب الثاني: أنواع الجزاءات الذكية
16	الفرع الأول: الحظر على الأسلحة.
16	الفرع الثاني: الحظر على السفر
17	الفرع الثالث: تجميد الأرصدة
18	المبحث الثاني: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على حقوق الإنسان
19	المطلب الأول: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية
19	الفرع الأول: مضمون الحقوق الاقتصادية
21	الفرع الثاني: أوجه تأثير الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية
23	المطلب الثاني: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية
23	الفرع الأول: مضمون الحقوق الاجتماعية
24	الفرع الثاني: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الاجتماعية
25	المطلب الثالث: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الثقافية
25	الفرع الأول: مضمون الحقوق الثقافية
27	الفرع الثاني: أثار الجزاءات الدولية الاقتصادية على الحقوق الثقافية
28	الفصل الثاني : مدى فعالية الجزاءات الذكية

29	المبحث الأول: تقييم الجزاءات الذكية
29	المطلب الأول: مزايا الجزاءات الذكية
30	الفرع الأول: من ناحية الإستهداف
30	الفرع الثاني: من الناحية الإنسانية
33	المطلب الثاني: عيوب الجزاءات الذكية
33	الفرع الأول: السلبيات العامة للجزاءات الذكية
34	الفرع الثاني: السلبيات الخاصة بكل نوع من أنواع الجزاءات الذكية
34	أولاً: سلبيات الحظر على الأسلحة
35	ثانياً: سلبيات الجزاءات المالية المستهدفة
36	ثالثاً: سلبيات الجزاءات المتعلقة بالسفر و الطيران
37	رابعاً: سلبيات الجزاءات التجارية المستهدفة
37	المبحث الثاني: الممارسة الدولية للجزاءات الذكية (إيران - سوريا)
37	المطلب الأول: دراسة حالة إيران
38	الفرع الأول: فرض الجزاءات الذكية في إيران
38	أولاً: الجزاءات الذكية الأمريكية
39	ثانياً: الجزاءات الذكية الأوروبية
40	ثالثاً: الجزاءات الذكية لمجلس الأمن
41	الفرع الثاني: أثار تطبيق الجزاءات الذكية على إيران
44	المطلب الثاني: دراسة حالة سوريا
44	الفرع الأول: فرض الجزاءات الذكية في سوريا
44	أولاً: الجزاءات الصادرة من طرف الاتحاد الأوروبي
45	ثانياً: الجزاءات الصادرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية
46	ثالثاً: الجزاءات الصادرة من طرف جامعة الدول العربية
46	الفرع الثاني: أثار الجزاءات الذكية على سوريا
47	أولاً: أثار الجزاءات الذكية على الجانب الاجتماعي
47	ثانياً: أثار الجزاءات الذكية على الجانب الاقتصادي
78	ثالثاً: أثار الجزاءات الذكية على الجانب السياسي

49	خاتمة
52	قائمة المراجع
60	الفهرس

ملخص:

تعتبر الجزاءات الدولية الشاملة بصفة عامة والجزاءات الاقتصادية بصفة خاصة كأحد الآليات الهامة التي تعتمد عليها هيئة الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، غير أنّ آثارها الجانبية لا تقل خطورة عن تلك التي تخلفها الحرب في حد ذاتها، ويتجلى ذلك واضحا من خلال الآثار الوخيمة التي خلّفتها في عدة دول .

للتقليل من التكلفة الإنسانية الباهظة المسجلة من خلال توقيع الجزاءات الشاملة التي تقوم على العشوائية في الاستهداف، ظهرت آلية جديدة لضمان تنفيذ القانون الدولي تمثّلت في الجزاءات الذكية التي رُوّج لها لاستجابتها لنداء الاهتمامات الإنسانية.

تهدف الجزاءات الذكية إلى ممارسة الضغط على صنّاع القرار الرئيسيين مع التقليل من معاناة السكان المدنيين لتغيير السياسة غير المرغوب فيها .

غير أنّ الواقع يؤكد خلاف ذلك، بحيث لا تزال هناك ممارسات عديدة لجزاءات تستمر فيها انتهاكات حقوق الإنسان .

Résumé

Les sanctions Internationales économiques sont considérées comme l'un des mécanismes importants dont dispose l'organisation des Nations Unies pour maintenir la paix et la sécurité internationale, Toutes fois les effets secondaires engendrés par ces sanctions sont autant conséquent que ceux engendrés par la guerre.

Dans le but de réduire le coût humain considérable enregistré par la l'édiction des sanctions globales basées sur le ciblage aléatoire, un nouveau mécanisme visant à assurer la mise en œuvre du droit international a émergé.

Il s'agit des sanctions intelligentes promus pour répondre à l'appel des préoccupations humanitaires que des mesures visant à faire pression sur les décideurs, tout en minimisant les souffrances de la population civile pour changer la politique indésirable.

Cependant, la réalité est tout autre, il reste encore des pratiques de sanctions qui persistent dans la violation des droits humains.